

50

2017

الربع الثاني

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © تشرين الثاني 2017

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس وص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص. ب. 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

بريد إلكتروني: info@pma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



الصندوق العربي للإنماء  
الاقتصادي والاجتماعي



## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017

المؤشر	2016					2015	2014	2013	2012	2017 <sup>2</sup>
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,799.8	4,833.5	4,867.4	4,901.2	4,935.2	4,682.5	4,550.4	4,420.5	4,293.3	
الضفة الغربية	2,926.3	2,944.5	2,962.9	2,981.2	2,999.6	2,862.5	2,790.3	2,719.1	2,649.0	
قطاع غزة	1,873.5	1,888.9	1,904.5	1,920.0	1,935.6	1,820.0	1,760.1	1,701.4	1,644.3	
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	975.0	970.9	1,002.0	999.1	971.5	963.0	917.0	885.0	858.0	
نسبة المشاركة (%)	45.8	46.1	45.5	45.8	45.4	45.8	45.8	43.6	43.4	
معدّل البطالة (%)	26.9	28.4	25.7	27.0	29.0	25.9	26.9	23.4	23	
- الضفة الغربية	18.3	19.6	16.9	18.8	20.5	17.3	17.7	18.6	19	
- قطاع غزة	41.7	43.2	40.6	41.1	44.0	41	43.9	32.6	31	
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج محلي إجمالي	13,397.1	13,439.4	13,327.2	13,455.3	13,651.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0	11,279.4	
- الإنفاق الخاص	12,353.3	12,353.3	12,353.3	12,353.3	12,353.3	11,765.6	11,840.4	11,062.6	10,158.5	
- الإنفاق الحكومي	3,530.2	3,429.5	3,429.5	3,429.5	3,429.5	3,429.5	3,429.5	3,381.7	3,126.9	
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,837.7	2,677.4	2,677.4	2,677.4	2,677.4	2,677.4	2,415.0	2,707.3	2,378.5	
- الصادرات	2,432.4	2,338.1	2,338.1	2,338.1	2,338.1	2,338.1	2,172.3	2,071.8	1,871.1	
- الواردات (-)	7,602.7	7,537.6	7,537.6	7,537.6	7,537.6	7,537.6	7,208.9	6,804.0	6,299.9	
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	2,943.5	2,943.5	2,943.5	2,943.5	2,943.5	2,863.9	2,960.1	2,992.2	2,787.2	
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	1,765.9	1,765.9	1,765.9	1,765.9	1,765.9	1,744.5	1,737.4	1,793.3	1,807.5	
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,170.5)	(5,170.5)	(5,170.5)	(5,170.5)	(5,170.5)	(5,199.5)	(5,036.7)	(4,732.2)	(4,428.7)	
ميزان الدخل	1,578.6	1,578.6	1,578.6	1,578.6	1,578.6	1,712.3	1,482.4	1,160.3	857.4	
ميزان التحويلات الجارية	2,243.9	2,243.9	2,243.9	2,243.9	2,243.9	1,421.5	1,405.3	1,188.5	1,750.5	
ميزان الحساب الجاري	(1,348.0)	(1,348.0)	(1,348.0)	(1,348.0)	(1,348.0)	(2,065.7)	(2,149.0)	(2,383.4)	(1,820.8)	
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.84	3.84	3.829	3.749	3.594	3.884	3.577	3.611	3.854	
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.418	5.381	5.401	5.292	5.073	5.483	5.046	5.093	5.436	
معدّل التضخم (%) <sup>1</sup>	(0.22)	(0.03)	(0.69)	1.07	(0.47)	1.43	1.73	1.72	2.78	
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	3,552.0	3,552.0	3,552.0	3,552.0	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	
النفقات الجارية	3,661.6	3,661.6	3,661.6	3,661.6	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	3,047.1	
النفقات التطويرية	216.5	216.5	216.5	216.5	216.5	176.4	160.9	168.4	211.0	
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(326.2)	(326.2)	(326.2)	(326.2)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	(1,018.0)	
إجمالي المنح والمساعدات	766.3	766.3	766.3	766.3	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1	
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	440.1	440.1	440.1	440.1	440.1	86.9	414.8	258.7	(85.9)	
الدين العام الحكومي	2,483.8	2,483.8	2,483.8	2,483.8	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	2,482.5	
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	14,196.4	14,068.3	14,196.4	15,222.3	15,348.1	12,602.3	11,815.4	11,190.7	10,051.9	
حقوق الملكية	1,682.4	1,624.4	1,682.4	1,720.3	1,744.5	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,257.5	
ودائع الجمهور	10,604.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5	11,379.5	9,654.6	8,934.5	8,303.7	7,484.1	
التسهيلات الائتمانية	6,871.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	4,199.3	

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1. معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2. أرقام 2017 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات

## الربع الثاني 2017 باختصار

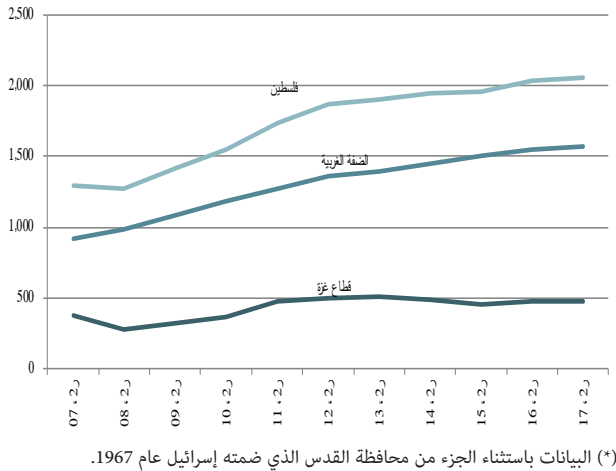
- الناتج المحلي الإجمالي: نما ن.م.ا. خلال الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع الأول بمعدل 2.7% بالأسعار الثابتة، وجاء هذا نتيجة النمو في الضفة الغربية مقابل الركود في قطاع غزة، مما انعكس في ارتفاع حصة الفرد من ن.م.ا. بمقدار 3% في الضفة، وانخفاضها بنفس النسبة في القطاع مقارنة بالربع السابق.
- التشغيل والبطالة: ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بنحو نقطتين مئويتين عمّا كان عليه في الربع السابق. ووصل إلى 29.0% (20.5% في الضفة و44.0% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مستوى الحد الأدنى للأجور في فلسطين) إلى 36.6% (46% و35% بين العاملين الإناث والذكور على التوالي).
- المالية العامة: بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثاني 4,203.4 مليون شيكل (32% من ن.م.ا.)، كما بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة والإنفاق التطويري نحو 392 مليون شيكل (وهو ما يقرب من نصف المبلغ الذي تحقق في الربع السابق). وبلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني نحو 336.9 مليون شيكل، مقارنة بنحو 656.5 مليون شيكل في الربع السابق. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع.
- السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 8,095 سيارة في الربع الثاني من العام 2017، وكان 73% منها سيارات مستعملة من السوق الخارجي ومن إسرائيل.
- التضخم والأسعار: انخفض معدّل التضخم في فلسطين بمقدار 0.47% في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن الارتفاع في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكال. أمّا الذين يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكال، فإنّ القوة الشرائية لدخلهم شهدت تراجعاً بنحو 3.67%.

## المحتويات:

- ◆ الناتج المحلي الإجمالي 2  
صندوق 1 - البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية
- ◆ سوق العمل 5  
صندوق 2 - الأبقار ونسبة الاكتفاء الذاتي في اللحم البقري والحليب
- ◆ المالية العامة 9  
صندوق 3 - استثمارات "الفلسطينيين" في بورصة عمّان
- ◆ القطاع المالي المصرفي 12  
صندوق 4 - الخدمات المصرفية والمالية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر
- ◆ القطاع المالي غير المصرفي 16  
صندوق 5 - توزع الأسهم في بورصة فلسطين بين المقيمين وغير المقيمين
- ◆ مؤشرات الاستثمار 18
- ◆ الأسعار والتضخم 19  
صندوق 6 - التضخم بين المستورد والمحلي من إسرائيل
- ◆ التجارة الخارجية 22
- ◆ مفاهيم وتعريف اقتصادية 23  
عدالة توزيع الدخل: منحى "لورنز" ومعامل "جيني"
- ◆ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 25  
2017 - 2012

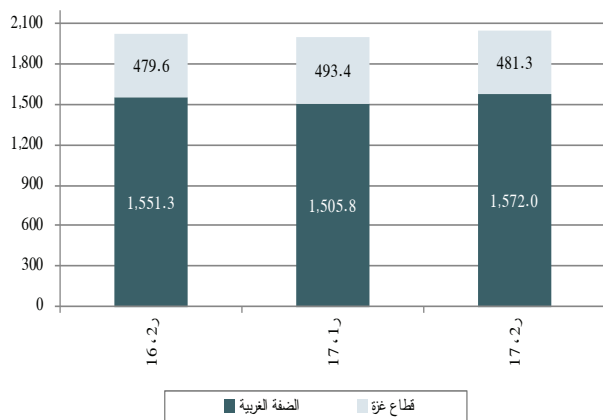
1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* في أرباع متناظرة (أسعار 2004 الثابتة) (مليون دولار)



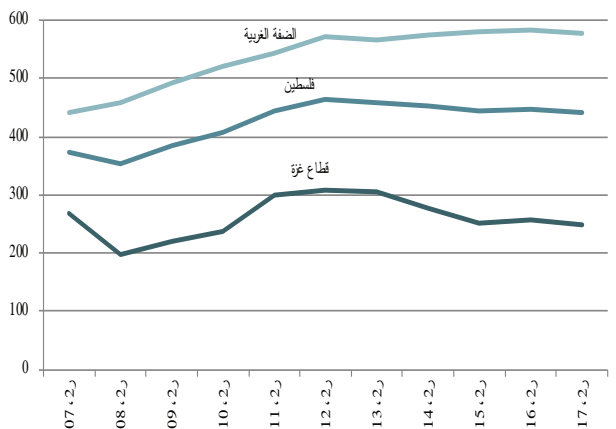
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية\* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2004 الثابتة)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 3-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (دولار بأسعار 2004 الثابتة)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 2.7% خلال الربع الثاني 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 2,053.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2004). وتوزع الناتج المحلي بين 76.6% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وجاء هذا النمو الكلي نتيجة نمو بنسبة 4.4% في الضفة الغربية مقابل تراجع بمقدار 2.5% في قطاع غزة. أما بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر2 2017 مع ر2 2016) فلقد بلغت نسبته 1.1% في فلسطين، بواقع 1.3% في الضفة و0.4% في القطاع (انظر الشكل 1-1)

أدى الارتفاع في الناتج المحلي، إلى جانب الزيادة في السكان، في الربع الثاني، إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2% مقارنة مع الربع السابق. ولكن عند المقارنة بين الربعين المتناظرين يتضح أن انخفاضاً في حصة الفرد بنسبة 1.7% قد طرأ في الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع الثاني 2016 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
440.2	431.6	447.8	فلسطين
576.0	555.2	582.8	- الضفة الغربية
248.7	257.0	256.0	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

## الفجوة في الناتج المحلي بين الضفة والقطاع

انخفضت حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بمقدار 1.2 نقطة مئوية في الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع الأول من نفس العام. ويلاحظ من الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال العقد الماضي. وبلغت حصة قطاع غزة في الربع الثاني أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، 23.4% فقط (انظر الشكل 2-1).

كما اتسعت الفجوة أيضاً بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني بمقدار 29 دولار مقارنة بالربع السابق، ووصلت إلى 327.3 دولار. أي أن حصة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي باتت الآن أقل من نصف حصة الفرد في الضفة الغربية (نحو 43% فقط) في الربع الثاني (انظر الشكل 3-1)

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين.

## صندوق I- البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية

صدر في منتصف شهر أيلول الماضي التقرير نصف السنوي لمكتب البنك الدولي في فلسطين. ونورد فيما يلي مقتطفات لأهم المعلومات والتحليلات التي جاءت في التقرير.<sup>1</sup>

«يعاني الاقتصاد الفلسطيني حالياً من تشوهات عميقة ومن عجز عن خلق فرص العمل والدخل الضرورية لتحسين مستويات الحياة. وأن القيود على التجارة والوصول إلى الموارد، بالإضافة إلى الحصار المضروب على غزة منذ عقد من الزمن، عززا من تدهور القاعدة الإنتاجية. تقلصت حصة الصناعة في الاقتصاد بمقدار النصف في السنوات الـ 25 الماضية، ولا تبلغ حصة الزراعة سوى ثلث حصة الماضي. والاقتصاد معتمد على الاستيراد الذي تزيد قيمته على ثلاثة أضعاف الصادرات، مع عجز تجاري يقرب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة من بين الأعلى في العالم. يُضاف إلى ذلك تدني معدل الاستثمار، وذهاب معظمه إلى مجالات غير منتجة نسبياً تعجز عن خلق فرص عمل كافية. ونتيجة لذلك، فإن النمو الحقيقي في الناتج المحلي، الذي كان مصدره الاستهلاك أساساً، خمد الآن. إذ انخفض بتأثير الحرب على غزة في 2014 وبسبب انخفاض المعونات، إلى 2% بالمتوسط بالسنة بين 2013 و2016، وهو لن يتجاوز 0.7% بالقيمة الحقيقية في 2017. كما ظلت البطالة على مستوى 30% بالمتوسط، مع بطالة في أوساط الشباب في غزة تصل إلى ضعف هذا المعدل.»

لم يتجاوز الاستثمار الخاص نسبة 15 - 16% من الناتج المحلي في السنوات الأخيرة (مقارنة مع 25% في اقتصاديات الدخل المتوسط سريعة النمو). أما نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية فلقد ظلت في حدود 2% من الناتج المحلي وهذا أيضاً متدن كثيراً.

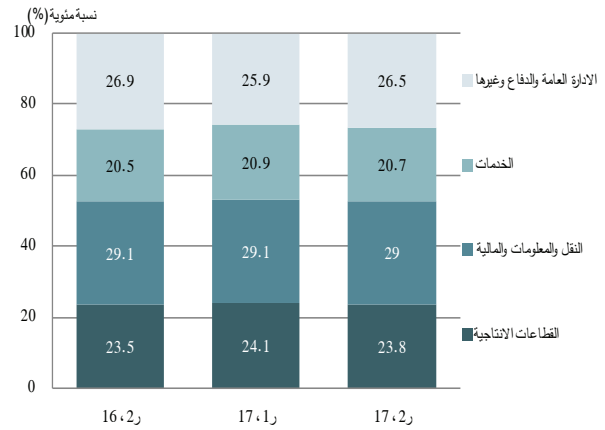
ساهم النمو الاقتصادي وبرامج الدعم الاجتماعي والتحويلات المباشرة حسنة التوجيه في تخفيض الفقر في الأراضي الفلسطينية عقب الانتفاضة الثانية. ولكن عدم الاستقرار السياسي والحروب المتكررة في قطاع غزة خلال العقد الماضي أديا إلى تراجع كبير في الرفاه الذي تحقق. إذ ارتفعت نسبة الفقر في غزة بمقدار 20 نقطة مئوية عقب حرب 2008 - 2009. وتشير آخر الإحصاءات المتوفرة إلى أن الفقر في غزة وصل في 2011 إلى 38% مقابل 18% في الضفة. وتستورد الأراضي الفلسطينية 63% من وارداتها من إسرائيل وتستقبل إسرائيل 79% من صادراتها، علماً بأن حصة إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا تزيد على 0.2%. إن المزايا المقارنة لصادرات إسرائيل في السوق العالمية ضيقة للغاية ومحصورة في بضعة منتجات ذات تخصص عال، مثل الكيماويات والمنتجات الصيدلانية والألماس المصقول. وهذه منتجات لا تقوم دول الدخل المتوسط باستيراد كميات كبيرة منها عادة، ولذلك ليس من المستغرب أن مستوردات الاقتصاد الفلسطيني من إسرائيل لا تتكون من المنتجات التي لإسرائيل فيها مزايا مقارنة دولية، بل تشتمل على مشتقات النفط، والمنتجات الغذائية والمنتجات ذات التقنية المتوسطة. إن جزءاً كبيراً من تجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل يجد تبريره في القيود المفروضة على الفلسطينيين والتي تحول دون الاستيراد المباشر من طرف ثالث (كما يتضح من الشكلين 1 و2).

1 The World Bank: Economic Monitoring Report to AD Hoc Liaison Committee, September 18, 2017.  
http://documents.worldbank.org/curated/en/515891504884716866/pdf/119657-WP-PUBLIC-on-Monday-1-PM-sept-11-AHLC-report-September-8.pdf

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.3 نقطة مئوية بين الربع الثاني 2017 والربع الأول 2017 نتيجة تراجع مساهمة قطاع الصناعة. كذلك انخفضت حصة قطاع الخدمات بمقدار 0.2 نقطة مئوية، كما انخفضت حصة قطاعات النقل والمعلومات والمالية مقابل ارتفاع في حصة قطاع الادارة والأمن. (انظر الشكل 1-4).

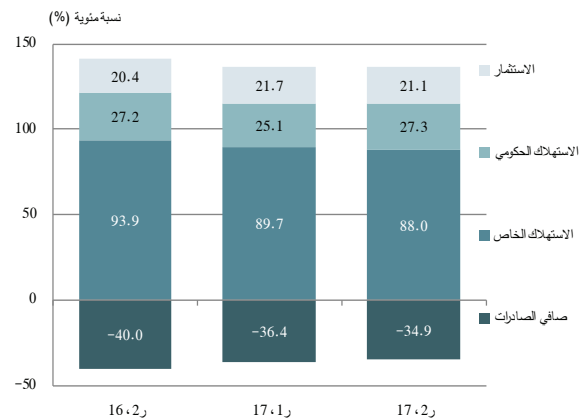
شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



## الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2004) بين الربع الثاني 2016 والربع الثاني 2017 نحو 22.4 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 1.1% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 92 مليون دولار، وارتفاع في الاستثمار بنحو 17.8 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحة منها قيمة الواردات) بمقدار 95.5 مليون دولار خلال الربع (انظر الشكل 1-5 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-5: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

تراكمي إضافي في الضفة الغربية يعادل 33% مع حلول العام 2025. ويأتي هذا نتيجة استغلال بعض الموارد النادرة المتوفرة في المناطق «ج»، مثل المياه والأرض، والاستفادة من المزايا المقارنة لهذه المناطق في مجال الزراعة والمناجم والسياحة.<sup>2</sup> كما أن رفع الحصار عن قطاع غزة يمكن أن يسمح بدخول المواد الضرورية لإعادة بناء الاقتصاد مما سوف يولد بنمواً تراكمياً إضافي يبلغ 32% مع حلول 2025.

من ناحية ثانية أن التعامل مع القيود «الداخلية»، وهي القيود التي يمكن للحكومة الفلسطينية مبدئياً التعامل معها بظل الظروف الراهنة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة النمو التراكمي في الضفة والقطاع بنسبة 25% و30% على التوالي مع العام 2025. وتشتمل هذه على تحسين المناخ لعمل القطاع الخاص وفسح المجال أمامه للاستثمار والمشاركة في مشاريع البنية التحتية، وتطوير التعليم المهني للحد من الاختناقات في سوق العمل، وعقلنة أداء وأعداد العاملين في القطاع العام، وإيجاد حل سياسي لإعادة اللحمة بين الضفة والقطاع.

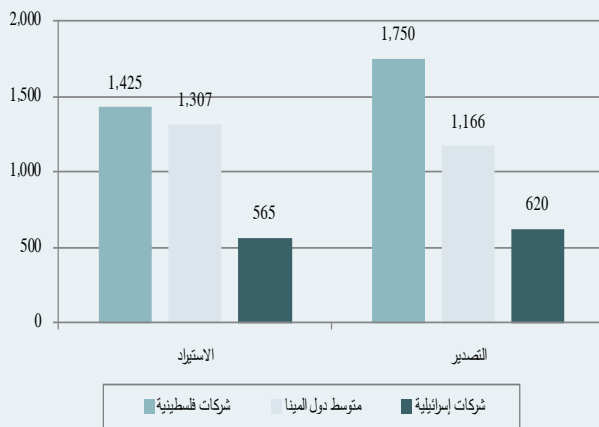
وكنتيجة لما سبق يتوصل التقرير إلى أن التخفيف من القيود «الخارجية» و«الداخلية» يمكن أن يرفع معدّل النمو السنوي إلى 6% في الضفة الغربية وإلى 8% في قطاع غزة. وهذا النمو الإضافي يتولد عنه خلق نحو 50 ألف فرصة عمل إضافية في الضفة و60 ألف فرصة عمل إضافية في القطاع مع 2025 مقارنة بما سيكون عليه الوضع في حال ظلت القيود الخارجية والداخلية قائمة.

- قامت الحكومة الفلسطينية في منتصف العام 2017 بإجراءات للحد من الإنفاق العام في قطاع غزة تمثلت في تقليص بنسبة 30% بالمتوسط في رواتب الموظفين في القطاع. كما قامت بتحويل 7 آلاف من الموظفين في القطاع إلى التقاعد المبكر، على أن يُضاف إليهم 5 آلاف لاحقاً من موظفي الأمن. كما قامت بتقليص مدفوعات الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء مما نتج عنه تقليص بنسبة 30% في فاتورة صافي الإقراض.
- على الرغم من إجراءات التقشف التي طبقتها الحكومة الفلسطينية والانخفاض الملحوظ في عجز الموازنة إلا أن فجوة التمويل يتوقع أن تصل إلى 1.2 مليار دولار في 2017 (أو 8.4% من الناتج المحلي). وعند أخذ قيمة المساعدات الأجنبية بالاعتبار (661 مليون دولار) وتسديد الديون الخارجية (40 مليون) فإنّ الفجوة التمويلية الفعلية ستبلغ أكثر من 580 مليون دولار (4% من الناتج المحلي). وهذا يقتضي من الحكومة أن تطبق إجراءات إصلاح في الضفة الغربية مشابهة لتلك التي طبقتها في قطاع غزة، بهدف السيطرة على فاتورة الأجور والحد كليا من الإنفاق غير الضروري.

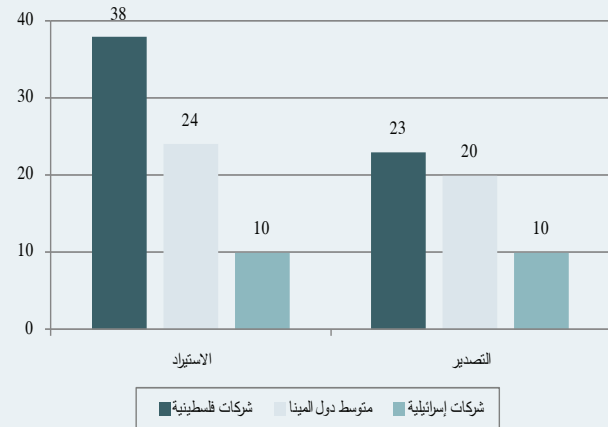
وباستخدام نموذج توازن كلي (CGE) مبسط للاقتصاد الفلسطيني، درس تقرير البنك الدولي الفرص المتاحة أمام الاقتصاد للخروج من الركود المزمن وللانفلات من العقبات الكأداء التي يواجهها. وتوصل التقرير إلى النتائج التقريبية التالية:

- أن التخفيف من القيود «الخارجية»، وهي القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في المناطق «ج»، يمكن أن يؤدي إلى نمو

شكل 2: متوسط تكاليف كل عملية تجارية (دولار)



شكل 1: متوسط الوقت اللازم للعمليات التجارية (يوم)



2- تقدير المكاسب التراكمية (خلال 8 سنوات) من تحرير المناطق «ج» هذا هو أدنى بشكل ملحوظ من تقديرات سابقة للبنك الدولي للمكاسب المباشرة وغير المباشرة التي ستتولد من التحرير. إذ قَدّرت دراسة سابقة أن رفع القيود في «ج» سيقود إلى زيادة سنوية في القيمة المضافة تعادل 3.4 مليار دولار، أو 35% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. كما توصلت إلى أن تحرير المناطق «ج» سوف يقلص عجز الموازنة بمقدار 56% ويزيد التشغيل بمعدل 35% (مقارنة مع 2011). لمراجعة نتائج الدراسة السابقة للبنك الدولي انظر المراقب 34 (تشرين 2013).

2- سوق العمل<sup>1</sup>

وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الثاني 2017 مقارنة مع الأرقام قبل عشرة سنوات من ذلك التاريخ.

بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 3,012 ألف شخص في الربع الثاني 2017. أمّا القوى العاملة (أو عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدّين للعمل)، فلقد بلغ 1,368 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين فعلياً والعاطلين عن العمل.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2007، والربع الثاني 2017) (ألف)

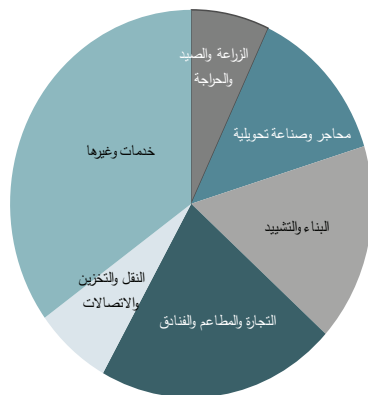


## توزيع العمالة

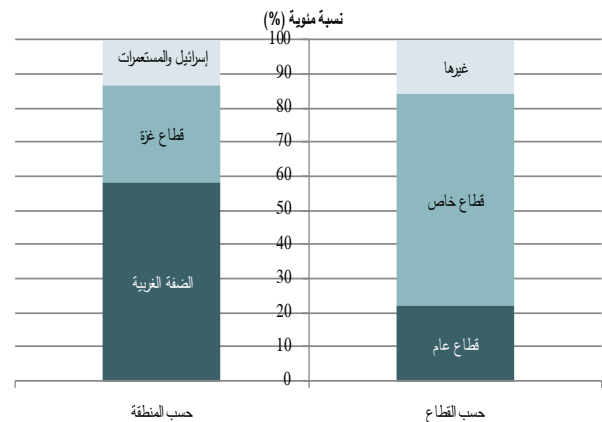
بلغت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2017 نحو 35.0% (53.7% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 21.5% من العاملين في الضفة، ولكن أقل من 5.6% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 21% (انظر الشكل 2-3).

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 2.8% بين الربع الأول والربع الثاني 2017، ووصل إلى 971.5 ألف. وتوزع هؤلاء، حسب مكان العمل، بين 58% في الضفة و29% في القطاع و13% (أو نحو 128 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الثاني 2017، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 38% في قطاع غزة (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الثاني 2017 (نسبة مئوية %)



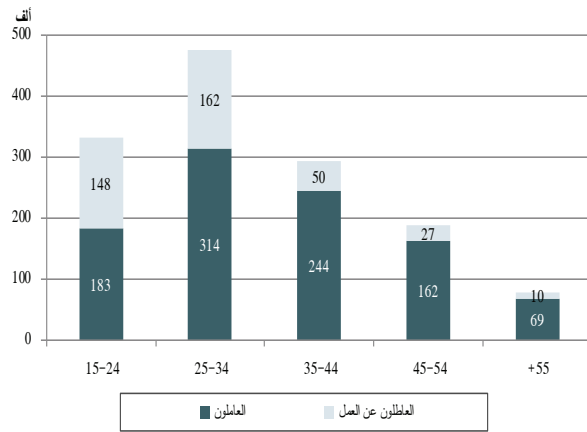
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الثاني 2017



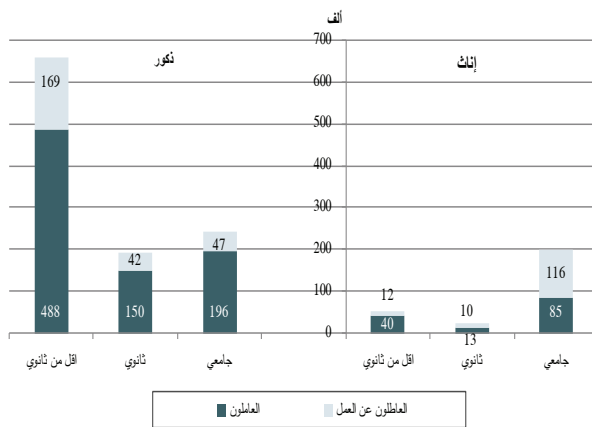
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

## البطالة

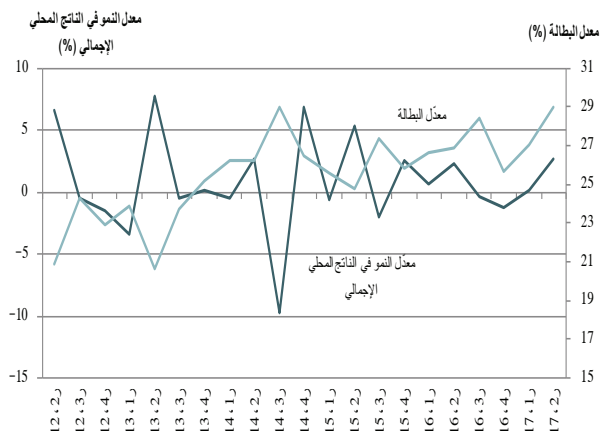
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الثاني 2017)



شكل 5-2: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الثاني 2017)



شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين



بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 396.4 ألف شخص في الربع الثاني 2017. أمّا معدّل البطالة (أو نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 29.0% في الربع الثاني 2017، وهو أعلى بنحو نقطتين مئويتين عمّا كان عليه في الربع السابق وفي الربع المناظر من العام 2016 (انظر الجدول 1-2).

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة	الجنس	2016، ر2	2017، ر1	2017، ر2
الضفة الغربية	ذكور	15.3	15.9	16.8
	إناث	30.5	31.2	36.2
	المجموع	18.3	18.8	20.5
قطاع غزة	ذكور	34.4	32.7	36.2
	إناث	65.3	67.4	71.5
	المجموع	41.7	41.1	44.0
فلسطين	ذكور	22.1	21.9	23.7
	إناث	44.7	46.6	50.0
	المجموع	26.9	27.0	29.0

ومن المواصفات المزمّنة للبطالة في فلسطين التالي:

(1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 44.7%، (72.4% للإناث، 38.8% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

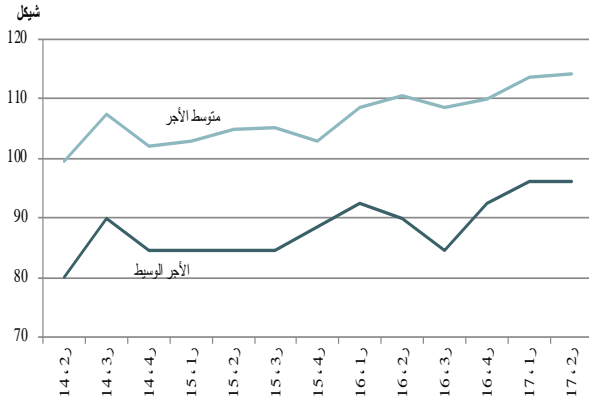
(2) أنّ البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكنّ الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثاني 2017 نحو 25.8% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 19.2% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدّل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 57.8% بينما كانت 23.1% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5).

## نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الثاني 2012 والربع الثاني 2017. أوّل ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أنّ النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة



شكل 2-7: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2017) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	103.7	96.2
قطاع غزة	59.9	40.0
إسرائيل والمستعمرات	222.6	200.0

### الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثاني 2017 نحو 36.6% (46.6% بين الإناث، و34.7% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 844 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 16.8% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 76.9% في قطاع غزة (انظر جدول 2-3).

### عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الثاني 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف إلى 3.1% مقارنة مع 3.4%. بلغت عمالة الأطفال في الربع الثاني 2017، 4.3% (من عدد الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 10 - 17 سنة) في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة.

جدول 2-3: عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثاني 2017

القطاع الخاص (ألف شخص)	عدد العاملين لقاء أجر شهري أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	195	43	238	40	19	21
قطاع غزة	102	15	117	90	8	82
فلسطين	297	58	355	130	27	103

بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد في النمو الاقتصادي.

الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أن كل زيادة في معدل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.26% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

### الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 114.2 شيكل في الربع الثاني 2017. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2). تشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-7 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أن وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

ارتفع متوسط الأجر اليومي بين الربع الثاني 2017 والربع الأول 2017، بمقدار 2.2 شيكل للعاملين في الضفة الغربية و3.1 شيكل للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، وبمقدار 1.2 شيكل للعاملين في قطاع غزة. (انظر الجدول 2-2).

## صندوق 2 - أعداد الأبقار ونسبة الاكتفاء الذاتي في اللحم البقري والحليب

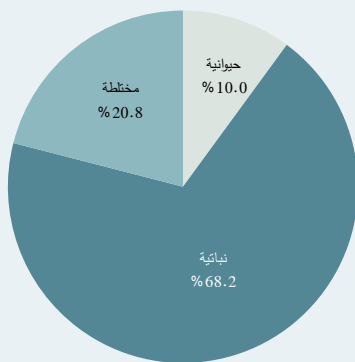
يُصور الشكلان 5 و6 إنتاج واستهلاك اللحم البقري والحليب ومشتقاته في فلسطين. ويوضح الشكلان أن العجز بين الإنتاج والاستهلاك كبير فيما يتعلق باللحم البقري (حيث الإنتاج المحلي لا يغطي أكثر من 16% من الاستهلاك) مقارنة بالحليب ومشتقاته (نسبة تغطية الاستهلاك تبلغ 88%). ويقدر السيد داود حمودة، مستشار السياسات والتنمية في اتحاد المزارعين الفلسطينيين، أن هناك 300 منشأة تعمل في قطاع الثروة الحيوانية (مسالخ ومصانع ألبان ولحوم وغيرها). كما يُقدَّر أن معدّل نفوق الأبقار في الضفة الغربية يبلغ 18%، وهو ما يدل على وجود مشاكل جدية يعاني منها القطاع إذ أن نسبة النفوق الطبيعية يجب أن لا تزيد على 5%.

بلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي في فلسطين 322 مليون دولار في العام 2012، وتمثل هذه أقل من 6% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين كما يوضح الشكل 1. وتقدر قيمة الإنتاج الحيواني بنحو 40% من إجمالي القيمة المضافة هذه (الشكل 2).

وبلغ عدد الحيازات الزراعية في فلسطين، 105,238 حيازة نهاية العام 2010. وتوزعت هذه الحيازات بين 68% نباتية و32% حيوانية ونباتية/حيوانية مختلطة (الشكل 3).

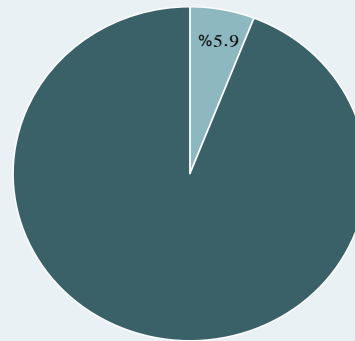
يعرض الشكل 4 تطور عدد الأبقار في فلسطين. ويتضح من الأرقام أن عدد الأبقار ارتفع بمقدار نحو 1,150 بقرة فقط خلال 13 سنة بين 2004 و2017. ولكن حصة قطاع غزة من إجمالي عدد الأبقار في فلسطين ارتفعت من 16% إلى 35% خلال الفترة.

شكل 3: توزع الحيازات الزراعية في فلسطين، 2010



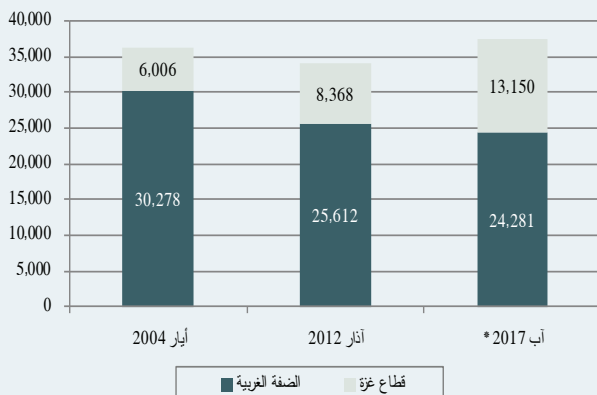
المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019. وزارة الزراعة

شكل 1: نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العام 2012



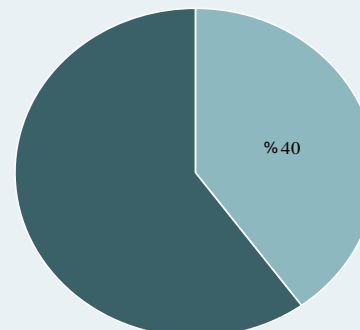
المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019. وزارة الزراعة

شكل 4: تطور أعداد الأبقار في فلسطين



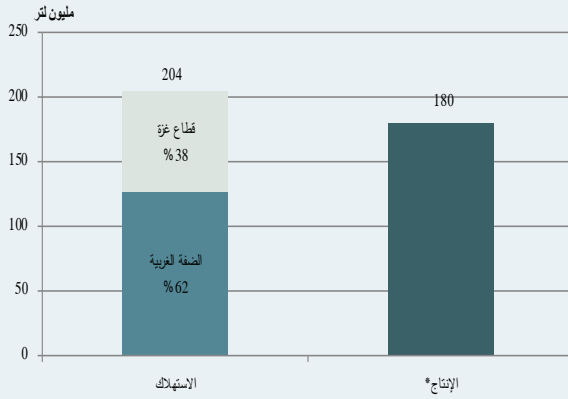
المراجع: مسح القطاع الزراعي 2005 و2013. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني \* تقديري بناءً على أرقام 2016 من وزارة الزراعة (غير منشورة) وتقديرات اتحاد المزارعين الفلسطينيين

شكل 2: حصة الإنتاج الحيواني من إجمالي الناتج المحلي الزراعي للعام 2012



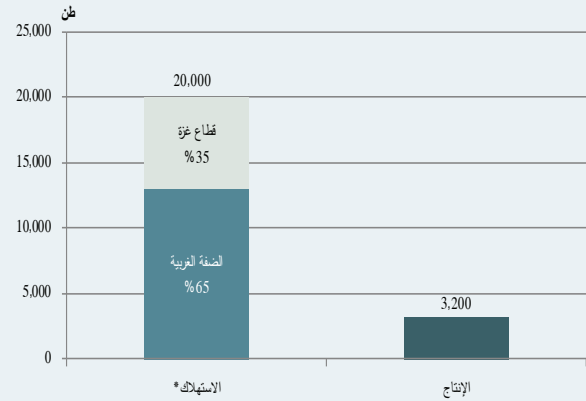
المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019. وزارة الزراعة

شكل 6: استهلاك وإنتاج الحليب ومشتقاته (2015)



المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019، وزارة الزراعة  
\* كمية الإنتاج تعبر عن إنتاج حليب بقيمة 382 مليون دولار

شكل 5: استهلاك وإنتاج اللحم البقري (2015)

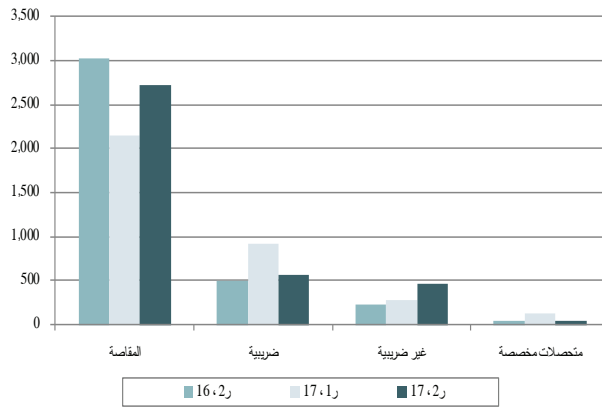


المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019، وزارة الزراعة  
\* كمية الاستهلاك تعبر عن استهلاك 85 ألف رأس بقر

### 3- المالية العامة<sup>1</sup>

#### الإيرادات العامة

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



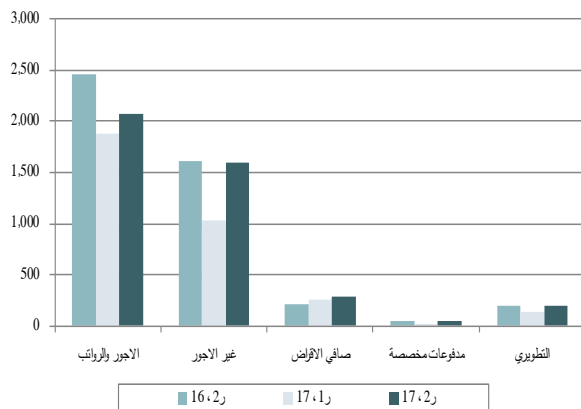
شهد الربع الثاني من العام 2017 انخفاضا في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,135.6 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في المنح والمساعدات الخارجية بنحو النصف لتبلغ حوالي 392.1 مليون شيكل (الجدول 1-3). كذلك انخفضت الإيرادات الضريبية، بنسبة 38% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 565.4 مليون شيكل. بالمقابل ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 27% ووصلت إلى 2,721.7 مليون شيكل. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ملحوظ (61%) لتبلغ 461.6 مليون شيكل خلال نفس الفترة (الشكل 1-3).

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016				2017
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
لدعم الموازنة	627.1	552.7	516.6	640	283.8
- منح عربية	226.8	3.6	237.7	113	94.9
- الدول المانحة	400.3	549.1	278.9	527	188.9
لدعم التمويل التطويري	132.6	91.0	302.7	143.5	108.3
إجمالي المنح والمساعدات	759.7	643.7	819.3	783.5	392.1

#### النفقات العامة

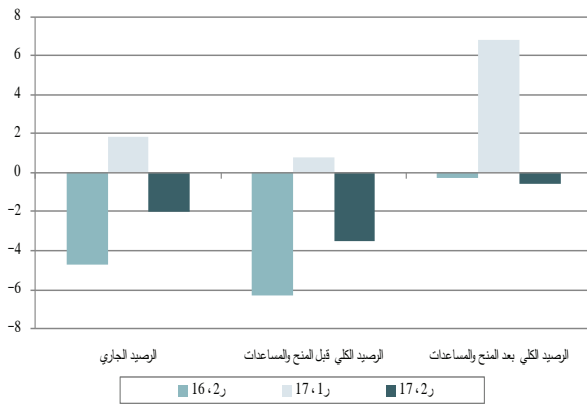
شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2017 بنحو 26% مقارنة بالربع السابق، ليبليغ حوالي 4,203.4 مليون شيكل. وهذا يعادل نحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي،

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي)  
نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية  
(مليون شيكل)

البيان	2017		2016		
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني الأول
إرجاعات ضريبية	(0.4)	84.1	6.7	(8.9)	13.3
الأجور والرواتب	(118.1)	111.5	719.4	164.7	(487.7)
نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)	390.1	286.1	627.1	418.2	381.9
النفقات التطويرية	66.2	59.3	159.1	134.7	100.2
المدفوعات المخصصة	(0.9)	115.5	(17.6)	22.8	(10.9)
إجمالي المتأخرات المترتبة	336.9	654.4*	1,494.7	731.5	(3.2)

الأرقام بين اقواس هي ارقام سالبة.  
\*يشمل متأخرات صافي الاقراض بقيمة 2.1- مليون شيكل.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017		2016		
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني الأول
الدين الحكومي المحلي	5,155.1	5,291	5,541.4	5,606.4	5,606.6
- المصارف	5,102.8	5,238.7	5,489.2	5,554.1	5,554.4
- مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	3,578.3	3,818.1	4,017.7	3,967.8	4,132.5
الدين العام الحكومي	8,733.5	9,109.1	9,559.2	9,574.2	9,739.1
الفوائد المدفوعة	80.3	93.0	54.8	57.3	81.0
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي*	%17.1	%18.2	%18.7	%18.6	%18.9

\* تختلف هذه النسبة بشكل طفيف عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي تبعاً لتأثير تحولات سعر الصرف.

مقارنة بنحو 26% خلال الربع السابق (أساس نقدي). حيث شهدت كافة بنود الإنفاق ارتفاعاً خلال هذا الربع، وخصوصاً بند غير الأجور الذي ازداد بنسبة 54% مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 1,595.3 مليون شيكل. كما ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور بنحو 10.4% (بسبب صرف نحو نصف رواتب شهر تموز في شهر حزيران استعداداً لعيد الفطر)، لتبلغ حوالي 2,077.6 مليون شيكل، وارتفع صافي الإقراض بنحو 11.4% ليبلغ حوالي 287.9 مليون شيكل. أخيراً بلغ الإنفاق التطويري نحو 198.1 مليون شيكل في الربع الثاني مقارنةً بحوالي 136.5 مليون شيكل خلال الربع السابق. (انظر الشكل 2-3)

### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة خلال الربع الثاني 2017، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 459.9 مليون شيكل (أو ما نسبته 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى نحو 67.8 مليون شيكل (نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن إنخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات خلال الربع انعكس في انخفاض نسبة صافي الإيرادات العامة والمنح إلى الإنفاق من 127% في الربع الأول 2017 إلى 98% في الربع الثاني (الشكل 3-3).

### المتأخرات الحكومية

بلغت متأخرات الحكومة تجاه القطاع الخاص (غير الرواتب) خلال الربع الثاني 2017 حوالي 390.1 مليون شيكل، كما بلغت متأخرات النفقات التطويرية 66.2 مليون شيكل. بالمقابل قامت الحكومة خلال الربع بسداد حوالي 118.1 مليون شيكل من متأخرات الأجور والرواتب، وسداد نحو 0.4 مليون شيكل و0.9 مليون شيكل من متأخرات الإرجاعات الضريبية والمدفوعات المخصصة على التوالي. بالمحصلة بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع نحو 336.9 مليون شيكل، مقارنة بنحو 656.5 مليون شيكل في الربع السابق. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع (جدول 2-3).

### الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي نهاية الربع الثاني من العام 2017 بنحو 4.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10.3% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 8,733.5 مليون شيكل، أو حوالي 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الإعفاء من دفعة بحوالي 41.9 مليون دولار مستحقة للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 59%، مقابل دين خارجي بنحو 41%، وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 80.3 مليون شيكل، منها فوائد على الدين المحلي الحكومي بحوالي 79.6 مليون شيكل (الجدول 3-3).

2- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد انخفضت نهاية الربع الثاني 2017 بنحو 0.9%، و1.5% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 2,492.7 مليون دولار.

### صندوق 3- استثمارات «الفلسطينيين» في بورصة عمان

بعدهم المستثمرون من حملة الجنسية الكويتية (6%) والسعودية والبحرينية والليبية والأمريكية (3.3%) على التوالي.

بقي أن نذكر أن قيمة استثمارات «الفلسطينيين» في بورصة عمان (295 مليون دينار) تبلغ نحو 10% من إجمالي قيمة الأسهم في بورصة فلسطين (825 مليون دولار) في أواخر أيلول 2017. وأن عدد المستثمرين «الأردنيين» في بورصة فلسطين بلغ 2,082 مستثمر في مطلع العام 2017، بحصة من إجمالي قيمة الأوراق المالية في البورصة تبلغ 11.2%.<sup>2</sup>

جدول 1: توزع قيمة الأوراق المالية والمستثمرين  
وحصة «الفلسطينيين» في بورصة عمان

17,548.5 مليون دينار	القيمة الإجمالية للأوراق المالية (أيلول 2017)
54.0	حصة المستثمرين الأردنيين %
35.5	حصة المستثمرين العرب %
10.5	حصة المستثمرين الأجانب %
276,929	عدد المستثمرين (آب 2017)
93.0	مستثمرون أردنيون %
6.2	مستثمرون عرب %
0.8	مستثمرون أجانب %
3.6% من الإجمالي	حصة «الفلسطينيين» (آب 2017)
1.8% من الإجمالي	عدد المساهمات
1.7% من الإجمالي	عدد الأوراق المالية (مليون)
	قيمة الأوراق المالية (مليون دينار) 295.016

«مركز إيداع الأوراق المالية» الأردني.

يتمتع «مركز إيداع الأوراق المالية» الأردني بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. والمركز هو الجهة الوحيدة المخولة في الأردن لمزاولة مهام تسجيل وإيداع الأوراق المالية، فضلاً عن إنشاء سجل مركزي للمساهمين الموثقين ونظام مركزي للتقاص والتسوية.<sup>1</sup>

يستفاد من الأرقام والتحليلات الإحصائية التي ينشرها المركز على صفحته الإلكترونية أن القيمة الإجمالية للأوراق المالية في بورصة عمان بلغت 17.5 مليار دينار في 25 أيلول 2017. وبلغت حصة الأردنيين من هذا الإجمالي 54% مقابل حصة للمستثمرين العرب تبلغ 35.5%، والباقي 10.5% حصة المستثمرين الأجانب (انظر الجدول 1).

بلغ العدد الإجمالي للمستثمرين في بورصة عمان (نهاية شهر آب 2017) نحو 277 ألف مستثمر، وأكثر من 99% من هؤلاء هم أشخاص طبيعيين، والباقي مستثمرون اعتباريون، أي شركات ومؤسسات وجمعيات. علماً بأن حصة المستثمرين الاعتباريين بلغت 71% من إجمالي قيمة الأسهم.

المهم في هذا السياق هو المعلومات التي يوفرها «مركز إيداع الأوراق المالية» الأردني حول استثمارات «الفلسطينيين» في بورصة عمان.

#### استثمارات «الفلسطينيين»

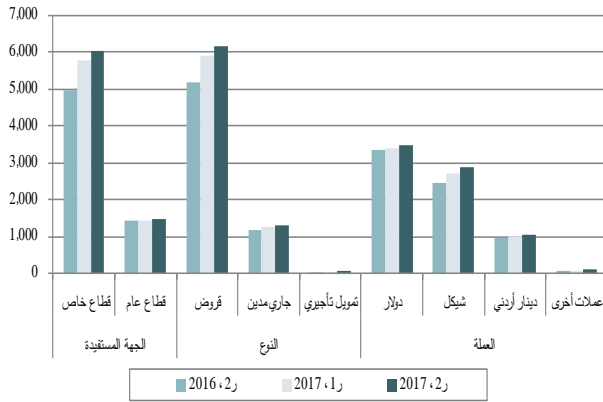
يعرف مركز إيداع الأوراق المالية المستثمر الفلسطيني بأنه كل من يحمل جواز السفر الفلسطيني، وكل من يحمل جواز السفر الأردني المؤقت (بدون رقم وطني)، بالإضافة إلى من يحمل أي «معزز آخر» يثبت أنه فلسطيني (مثل بطاقات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان). يوضح الجدول 1 أن عدد الأوراق المالية التي يمتلكها «الفلسطينيون» بلغ نحو 154 مليون، وهو ما يمثل 1.8% من إجمالي عدد الأوراق المالية في البورصة. كما بلغت قيمة الأوراق المالية التي يمتلكها «الفلسطينيون» 295 مليون دينار، وهو ما يمثل نحو 1.7% من إجمالي قيمة الأوراق في البورصة. وبافتراض أن نسبة عدد المستثمرين إلى عدد المساهمات في البورصة تسري أيضاً على «الفلسطينيين»، يمكن أن نتوصل إلى أن عدد المستثمرين «الفلسطينيين» في بورصة عمان بلغ 11,518 مستثمر.

يستفاد من بيانات المركز أيضاً أن المستثمرين «الفلسطينيين» حلوا في المركز التاسع في تسلسل أعلى الاستثمارات قيمة من الجنسيات المختلفة في بورصة عمان. ولقد حل في المركز الأول المستثمرون القطريون (بحصة 6.1% من إجمالي قيمة الأسهم)، جاء

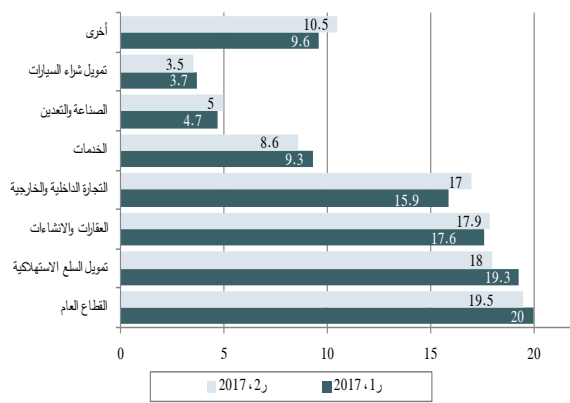
1- الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية، شوهد بتاريخ 10/10/2017 <https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php>

4- القطاع المصرفي<sup>1</sup>

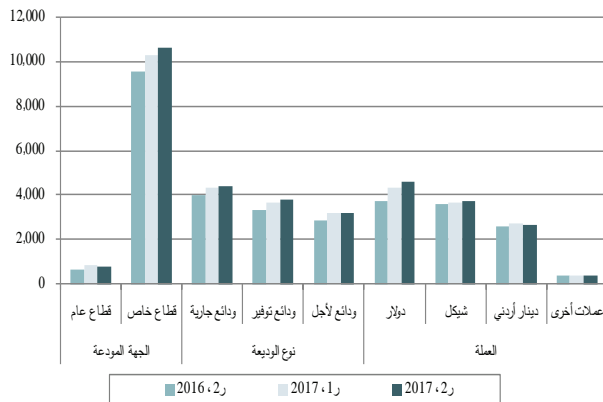
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، 2017 (نسبة مئوية %)



شكل 3-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



أظهرت المؤشرات الرئيسة للقطاع المصرفي استمرار التحسن في أداء هذا القطاع خلال الربع الثاني من العام 2017. إذ ارتفع إجمالي أصول/ خصوم المصارف المرخصة في فلسطين نهاية هذا الربع بنحو 0.8% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 12.9% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 15.3 مليار دولار (الجدول 1-4).

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2017		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي الأصول	15,348.1	15,222.3	14,196.4	14,068.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	7,528.9	7,234.2	6,871.9	6,666.4
الأصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,170.5	4,136.2	4,279.0	4,055.3
محفظه الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,050.4	1,042.2	1,007.1	1,051.2
التقديرة والمعادن الثمينة	1,201.9	1,567.2	991.2	1,204.4
الموجودات الأخرى	1,396.4	1,242.5	1,047.2	1,091.0
إجمالي الخصوم	15,348.1	15,222.3	14,196.4	14,068.3
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	11,379.5	11,127.5	10,604.6	10,432.6
حقوق الملكية	1,744.5	1,720.3	1,682.4	1,624.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,385.4	1,506.6	1,139.9	1,152.0
المطلوبات الأخرى	314.6	352.4	271.5	358.8
المخصصات والاهتلاك	524.1	515.5	498.2	500.4

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

## التسهيلات الائتمانية

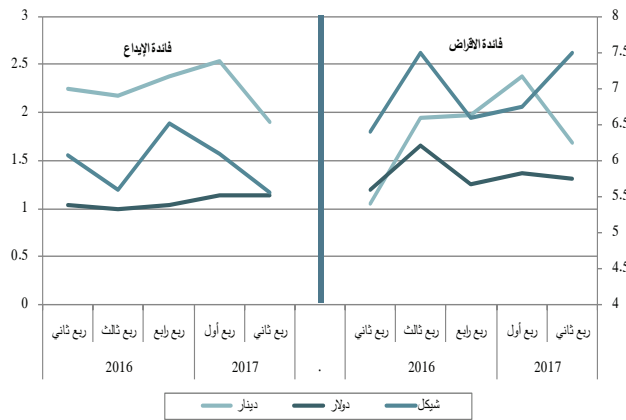
ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2017، بنحو 4.1% و17.5% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر على التوالي لتبلغ نحو 7,528.9 مليون دولار. وبذلك ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور في الربع الثاني من العام 2017 ووصلت إلى 66.2%.

واستحوذت قروض على نحو 82.1% من إجمالي التسهيلات خلال هذا الربع، مقابل نحو 17.2% حصة الجاري مدين. واستمرت الضفة الغربية في الاستحواذ على نحو 86.8% من إجمالي هذه التسهيلات، مقابل 13.2% لقطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 46.3% من هذه التسهيلات، مقابل 38.3% للشيك الإسرائيلي و 14.0% للدينار الأردني (الشكل 1-4).

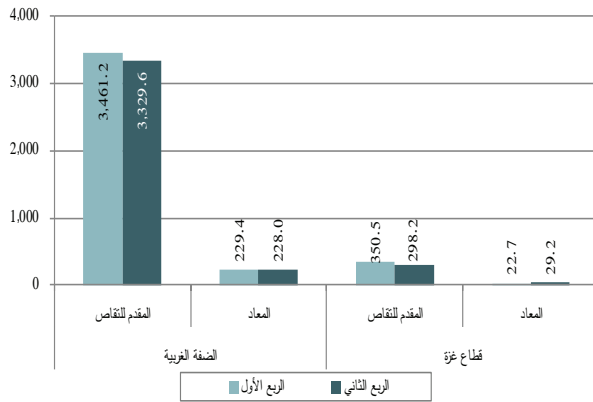
أما بخصوص توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، فقد بلغت حصة القطاع العام نحو 19.5% من إجمالي هذه

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، آب 2017. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-4 متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



شكل 5-4: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة خلال الربع الثاني 2017 (مليون دولار)



الشيكل اتجاهاً متصاعداً من 6.75% في الربع الأول 2017 إلى 7.48% في الربع الثاني 2017. بالمقابل انخفض متوسط فائدة الإقراض بعملة الدينار (من 7.16% إلى 6.24%) والدولار (من 5.82% إلى 5.76%) خلال نفس الفترة (انظر الشكل 4-4).

أمّا فيما يخص فائدة الإيداع، فقد ارتفع متوسط الفائدة على الدولار بشكل هامشي (من 1.13% إلى 1.14%)، بالمقابل انخفض متوسط فائدة الإيداع على الشيكل (من 1.56% إلى 1.17%) والدينار الأردني (من 2.53% إلى 1.90%) بين الربعين. وأدت هذه التغيرات إلى ارتفاع الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على الشيكل ليصل إلى 6.31 نقطة مئوية في الربع الثاني 2017، مقابل انخفاض الهامش على الدولار والدينار ليلبغ 4.62 و 4.34 نقطة مئوية على الترتيب.

### حركة المقاصة

سجلت حركة المقاصة انكماشاً خلال الربع الثاني من العام 2017، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 9.9% مقارنة بالربع السابق، وتراجعت قيمتها بنحو 4.0% خلال نفس الفترة، ليلبغ عددها نحو 1.4 مليون شيك بقيمة 3,627.8 مليون دولار. بالمقابل ارتفع عدد الشيكات المعادة وقيمتها بنحو 2.2% و 2.0% على الترتيب. جدير بالذكر أن حوالي 75.3% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل، يليها الدولار بنحو 19.0%.

التسهيلات، تلاه قروض تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 18.0%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع العقارات والانشاءات بنسبة 17.9%، ثم قطاع التجارة الداخلية والخارجية بنسبة 17.0% من إجمالي التسهيلات. في حين توزعت النسبة الباقية بين قطاعات الخدمات والصناعات والتعدين إضافة إلى قروض لتمويل شراء السيارات والاستثمار الأسهم وغيرها من القطاعات الأخرى التي تندرج تحت القطاع الخاص كما يوضح الشكل 4-2.

### الودائع

سجّلت وداائع الجمهور نمواً خلال الربع الثاني من العام 2017 بنحو 2.3% مقارنة بالربع السابق، و 11.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 11,379.5 مليون دولار. توزعت بين وداائع للقطاع الخاص بنحو 93.3% مقابل 6.7% وداائع القطاع العام. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي وداائع الجمهور باستحواذها على حوالي 40.2% منها، تلتها عملة الشيكل الإسرائيلي بنحو 33.0%، ثم الدينار الأردني بنسبة 23.6%. (الشكل 3-4). أخيراً بلغ عدد حسابات المودعين في المصارف المرخصة والعاملة في فلسطين نحو 3.079 مليون حساب نهاية الربع الثاني 2017.

### أرباح المصارف

نمت أرباح المصارف (صافي الدخل) خلال الربع الثاني من العام 2017 بنحو 16.2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 24.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 47.3 مليون دولار، وذلك جراء ارتفاع الإيرادات المتحققة من كافة العمليات بنسبة أكبر من الارتفاع في النفقات. فقد ارتفعت إيرادات المصارف بنسبة 9.3% في حين شهدت النفقات زيادة بنسبة 6.8% مقارنة بالربع السابق. وشكل الدخل من الفوائد نحو 68% من إجمالي الإيرادات المتحققة في الجهاز المصرفي (الجدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

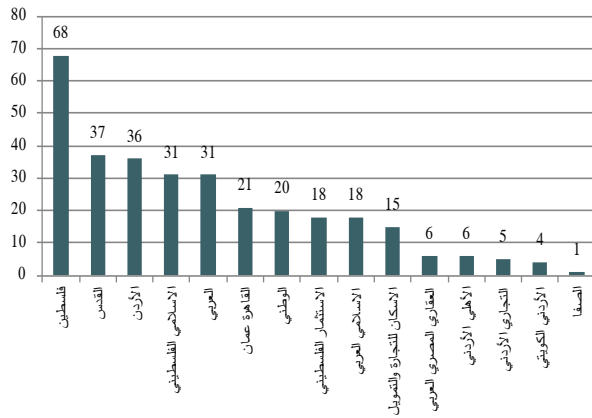
البيان	2017		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الرابع
الإيرادات	166.7	152.5	145.4	131.0
صافي الفوائد	113.6	108.2	103.1	98.0
العمولات	27.9	27.4	26.4	22.9
أخرى	25.2	16.9	15.9	10.1
النفقات	119.4	111.8	110.2	97.6
النفقات التشغيلية والمخصصات	103.3	100.7	97.7	87.2
الضريبة	16.1	11.1	12.5	10.4
صافي الدخل*	47.3	40.7	35.2	33.4

\* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

### معدّلات الفائدة

تتأثر مستويات الفائدة بأوضاع السيولة النقدية في المصارف، وبدرجة التنافسية ودرجة المخاطرة المحيطة، هذا إلى جانب السياسات النقدية للمصارف المركزية التي تصدر العملات المعنية. شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بعملة

شكل 4-6: عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين (الربع الثاني 2017)



جدول 4-3: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

البيان	2017		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	209.8	210.0	199.4	183.0
- الضفة الغربية	143.3	142.2	137.0	129.2
- قطاع غزة	66.5	67.8	62.4	53.8
عدد المقترضين النشطين*	71,190	70,855	68,912	64,547
عدد الموظفين	647	641	618	583

\* المقترضين النشطين هم المقترضين الفعليين الذين ما زال عليهم التزامات مالية لشركة الإقراض ويسدونونها شهرياً

وفي نفس السياق، بلغت نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص نحو 11.7% من حيث العدد، ونحو 7.1% من حيث القيمة. أما جغرافياً، فقد استحوذت الضفة الغربية على 91.8% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثاني من العام 2017 (ما يعادل 3,329.6 مليون دولار)، فيما بلغت حصة قطاع غزة نحو 8.2%. وشكلت قيمة الشيكات المعادة نحو 6.8% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية مقابل 9.8% في القطاع (الشكل 4-5).

### الانتشار المصرفي

ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين في الربع الثاني 2017 بمقدار 4 فروع مقارنة مع الربع السابق وبلغ 317 فرعاً ومكتباً، منها 259 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. أما بالنسبة لتوزيع الفروع والمكاتب حسب المصارف، فيبين الشكل (4-6) استحواذ بنك فلسطين على نحو 22% من العدد الإجمالي.

### شركات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة نهاية الربع الثاني من العام 2017 نحو 84 فرع ومكتب (57 فرع و27 مكتب). وقدمت هذه الشركات حوالي 209.8 مليون دولار من القروض، استحوذت الضفة الغربية على نحو 68.3% منها، مقابل نحو 31.7% حصة قطاع غزة. واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذه القروض بنسبة 30.4%، ثم القطاع التجاري بنحو 25.6%، تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 13.1%، فيما تأتي قروض القطاع الزراعي في المرتبة الرابعة بنسبة 12.2%. وقد وقّرت شركات الإقراض المتخصصة حوالي 647 فرصة عمل. وارتفع عدد المقترضين النشطين خلال هذا الربع بنحو 0.5% ليلعب نحو 71,190 مقترض (الجدول 4-3).

### صندوق 4 - الخدمات المصرفية والمالية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر

والمثلث الجنوبي. وتنتشر فروع البنك في 28 بلدة وتشغل بالإجمال 400 موظف. ويزود البنك خدمات لـ 50% من مجمل الفلسطينيين في الداخل. ومن أهم منافسيه في البلدات العربية الصغيرة بنك «مركنتيل ديسكونت» (التابع لمجموعة «ديسكونت»).

تتمحور فعاليات البنك «العربي-الإسرائيلي» في مجالات الخدمات البنكية المختلفة للأفراد وللمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة. وتصل نسبة الربح على رأس المال من مجمل أعمال البنك إلى 21%. ونسبة الربح هذه هي الأعلى بين البنوك الإسرائيلية على الإطلاق.

قام مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست الإسرائيلي بإجراء بحث ميداني حول القطاع البنكي في إسرائيل عام 2014 في المجتمعين العربي واليهودي. وتبين من البحث أن عدد فروع البنوك في إسرائيل يصل إلى 1,372 فرعاً، تتوزع بين 760 فرعاً تعمل في الوسط اليهودي، و514 فرعاً تعمل في المدن المختلطة و98 في الوسط العربي (أي 7% فقط من إجمالي عدد الفروع). كما اتضح أن 65% من الفروع في المدن والقرى الفلسطينية تابعة للبنك «العربي-الإسرائيلي» وبنك «مركنتيل ديسكونت».

أعد الدكتور حسام جريس، المحاضر في جامعة بئر السبع، بحثاً تناول فيه الخدمات المصرفية والمالية المتاحة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وركز البحث على التمييز في توفر هذه الخدمات وفي تكاليفها بين الوسط الفلسطيني واليهودي في إسرائيل. ونقدّم فيما يلي عرضاً لأبرز المعلومات التي جاءت في البحث.

### الجهاز المصرفي في خدمة فلسطينيي الداخل

يتكون الجهاز المصرفي في إسرائيل من خمس مجموعات مصرفية رئيسية تسيطر على 93% من مجمل الفعاليات البنكية. وهذه المجموعات هي: بنك هبوعليم، بنك لثومي، بنك ديسكونت، بنك مزراحي طفاحوت وبنك هيبنلثومي هريشون. وبالإضافة إلى هذه المجموعات هناك ثلاثة بنوك مستقلة وأربعة فروع لبنوك أجنبية. أما المؤسسة البنكية المركزية التي تعمل في خدمة فلسطينيي الداخل فهي «البنك العربي الإسرائيلي» من مجموعة بنك لثومي. تأسس البنك عام 1960 وهو يزود خدمات مالية ومصرفية ويحاول سد بعض الاحتياجات الخاصة بالفلسطينيين في منطقة الشمال



## التمايز في البنية التحتية للجهاز المصرفي

وقامت دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل بتوفير معلومات حول قروض الإسكان للفئات السكانية المختلفة للعام 2014. وتوثق الأرقام الفروقات الشاسعة بين اليهود والعرب بما يتعلق بالقروض السكنية. إذ أن عدد العائلات اليهودية الحاصلة على قرض سكني يفوق بأربعة أضعاف عدد العائلات العربية الحاصلة على قرض كهذا، وأن إجمالي قيمة المبالغ المتبقية للسداد في الوسط اليهودي تزيد على المبالغ المناظرة في الوسط العربي بـ 136 ضعف. ووفقاً لإحصاء إنفاق الأسرة للعام 2014،<sup>1</sup> يظهر إن عدد المقيمين في شقق سكنية مملوكة وغير مرهونة يصل إلى 83% في الوسط العربي مقابل 65% في الوسط اليهودي. ولا يعكس هذا وضعا ماديا أفضل لفلسطيني الداخل ولكن يعكس الضائقة السكنية الشديدة للسكان العرب نتيجة عدم وجود سوق للقروض السكنية والنقص الواضح لعشرات الآلاف من الشقق السكنية.

## المعطيات الاجتماعية والاقتصادية

إن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لفلسطيني الداخل صعبة وقاسية على مختلف الأصعدة. ومن بين هذه المعطيات ما يلي: الفلسطينيون في الداخل هم أقلية ذات نسبة عالية من صغار السن تبلغ 50% من المجموع. كما ان نسبة التكاثر الطبيعي عالية وتصل الى 3% سنويا. والفقر منتشر بنسبة 49% من مجمل العائلات الفلسطينية، ولا تزيد نسبة النساء العاملات على 20%. ومتوسط سنوات الحياة بين الفلسطينيين في الداخل يبلغ 74 سنة مقابل 83 سنة عند اليهود.<sup>2</sup> والفلسطينيون في الداخل محافظون بإدارة أموالهم ويملكون القليل من الأوراق المالية. وهم بشكل

عام لا يدركون ماهية أسواق المال ويفضلون برامج التوفير طويلة الأمد مقارنة بالوسط اليهودي، ولا تزيد نسبة من لديهم حساب بنكي 40% فقط (ممن تزيد أعمارهم على 15 سنة). على أن هذه المعطيات، وبالرغم من صعوبتها، تخبئ بين طياتها علامات تؤكد أن الفلسطينيين في الداخل يمثلون الطاقة الكامنة القادمة لنمو البنوك في المستقبل، بعد أن قامت معظم البنوك الكبرى باستغلال أغلبية طاقات النمو في الوسط اليهودي. ولقد باتت البنوك الإسرائيلية تعي جيداً مدى الطاقة الكامنة في الوسط العربي في الداخل وتسعى من أجل زيادة فعاليتها داخل المدن والقرى العربية وتهدف إلى تحسين وتنويع الخدمات البنكية المقدمة للفلسطينيين.

يبين الجدول 1 عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة مقابل كل فرع بنك في الوسط اليهودي والفلسطيني والتجمعات المختلطة. ويلاحظ أن كل فرع مصرف عند فلسطيني الداخل يخدم عدداً من الزبائن يزيد بنسبة 25% عن عدد الزبائن التي يخدمها كل فرع بنك في الوسط اليهودي. من ناحية ثانية فإن متوسط مساحة الفرع في البلدات اليهودية 407 م<sup>2</sup> وهو أعلى بحوالي 39% من متوسط مساحة الفرع في البلدات الفلسطينية والذي يبلغ 292 م<sup>2</sup>. كما أن متوسط عدد الوظائف في كل فرع في المجمعات السكنية اليهودية هو 15 وظيفة مقابل 12 وظيفة في المجمعات العربية. وكل وظيفة تخدم 257 شخص في الوسط اليهودي مقابل 352 شخص في الوسط العربي.

ويذكر تقرير «الكنيست» أن متوسط التكلفة الشهرية لإدارة الحسابات الجارية العائلية في البنك «العربي- الإسرائيلي» وفي بنك «مركنتيل ديسكونت» هي الأعلى في إسرائيل. وتزيد تكاليف الشهرية التي يتحملها المودعون في هذين البنكين عن مثيلاتها في باقي البنوك بنسبة 2%. وأعاد التقرير هذا إلى المخاطر العالية التي تترافق مع تركيز أعمال هذين البنكين على القروض للأفراد والشركات الصغيرة، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع نسبة الديون المتعثرة عندهما. إذ بلغت نسبة الديون التي يشك البنك بإمكانية جابقتها 1.59% في العام 2015 في البنك «العربي- الإسرائيلي»، و2.17% في بنك «مركنتيل» مقارنة مع نسبة 0.7% فقط في المصارف الإسرائيلية الأخرى.

جدول 1: توزع السكان وعدد فروع البنوك وموظفيها في التجمعات السكنية المختلفة

المجموع	التجمعات المختلطة*	التجمعات العربية	التجمعات اليهودية	
4,931	1,255	500	3,176	* عدد السكان فوق 15 سنة (ألف شخص) نسبة مئوية
%100	%26	%10	%64	
1,372	514	98	760	* عدد فروع البنوك نسبة مئوية
%100	%38	%7	%55	
15	23	12	15	* متوسط عدد الوظائف في كل فرع

\* المدن والتجمعات السكنية المختلطة وتشمل القدس، تل أبيب-يافا، حيفا، عكا، الناصرة العليا، اللد، الرملة، معالوت-ترشيحا، وواحة السلام.

## القروض السكنية

يتضح من معطيات بنك إسرائيل أن إجمالي قيمة الاعتمادات من المصارف الإسرائيلية للقطاع الأهلي بلغ 504 مليار شيكل (أو 140 مليار دولار) في 2015، في حين أن الاعتمادات الممنوحة في الوسط العربي بلغت 4 مليار دولار فقط. إن أحد العوائق الكبيرة أمام حصول الأفراد والمصالح الصغيرة العربية على اعتماد يتمثل بضرورة تقديم ضمانات ورهونات للبنوك التجارية. وعملياً لا توافق البنوك التجارية والمؤسسات المالية في العديد من الأحيان على قبول أملاك أو عقارات فردية أو تجارية كضمانات للقروض. وتشير معطيات وزارة الإسكان أن معظم فلسطيني الداخل لا يحصلون على قروض سكنية بهدف تمويل البناء وأنهم يمولون أنفسهم بأنفسهم، حيث لا تزيد نسبة من يمولون بناء مساكنهم عن طريق قرض سكني على 7%. بالمقابل فإن نسبة الحاصلين على قرض سكني في الوسط اليهودي تبلغ 33% من مجمل العائلات.

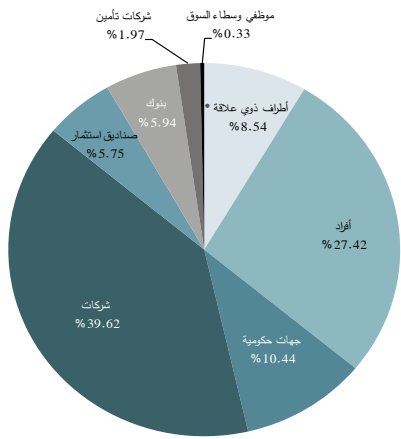
1- دائرة الإحصاءات المركزية، استطلاع النفقات العائلية ومستوى المعيشة، 2014.

2- التباين في متوسط سنوات الحياة المتوقعة، إضافة إلى أن خطر الموت المبكر أعلى عند السكان الفلسطينيين منه عند السكان اليهود، يعني عملياً أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر يمولون الأفراد من الوسط اليهودي في صندوق التقاعد المشترك.

5- القطاع المالي غير المصرفي<sup>1</sup>

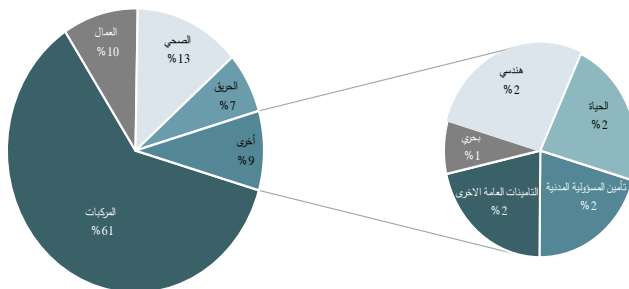
## قطاع الأوراق المالية

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2017 (مليون دولار)

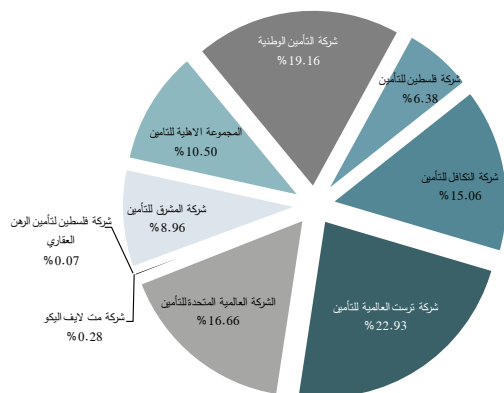


\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني 2017



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2017



بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.63 مليار دولار مع نهاية الربع الثاني من العام 2017، مرتفعة بنسبة 1% عما كانت عليه نهاية الربع الأول من العام 2017 وهذا يعادل نسبة 27.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 72,153 متعامل، منهم 4.7% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن. (الجدول 5-1)

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
58.93	34.53	75.90	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
92.96	71.99	123.90	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,627.91	3,591.34	3,199.94	القيمة السوقية (مليون دولار)
72,153	72,285	72,927	إجمالي عدد المتعاملين
68,758	68,891	69,478	- فلسطيني
3,395	3,394	3,449	- مواطن أجنبي

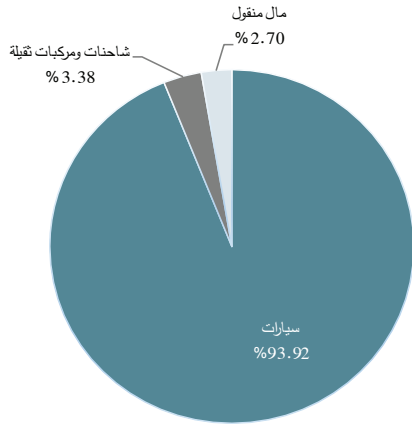
شهدت مؤشرات بورصة فلسطين للربع الثاني من العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً بما كانت عليه نهاية الربع الأول. إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة وقيمة التداول بنسبة 70.7% و29.1% على التوالي. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى النشاط الملحوظ على تداول أسهم واحدة من الشركات المدرجة وهي شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو). حيث استقطع تداول أسهم هذه الشركة 45% من إجمالي التداول خلال الربع الثاني من العام 2017.

على أن المقارنة بين الربع الثاني 2017 مع الربع المناظر 2016 توضح انخفاض حجم وقيمة التداول بنسبة 22.4% و25% على التوالي. ويعود ذلك إلى تنفيذ عدد من الصفقات المؤسسية كبيرة الحجم في الربع الثاني 2016، أهمها عملية الاستحواذ التي تمت بين اثنين من البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. بالإضافة إلى إعادة تمركز بعض المستثمرين الاستراتيجيين في عدد من الشركات المدرجة.

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 39.62% (بقيمة 1,437.2 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27.42% (بقيمة 994.9 مليون دولار).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2017. وبورصة فلسطين 2017. وجميع بيانات وإحصائيات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

شكل 4-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2017



للمخاطر المرافقة للعملية، والى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر التمويل المستدامة للمساهمة في التوسع بعملياتها. (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

عدد عقود التأجير	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	الربع الثاني، 2016
637	32.0	الربع الثاني، 2016
367	19.3	الربع الأول، 2017
296	20.0	الربع الثاني، 2017

ويوضح الشكل 4-5 تركّز عقود التأجير التمويلي بنسبة 93.92% في مجال السيارات. ويعود هذا التركز إلى سهولة تسجيل ملكية السيارات في دوائر السير وتدني مخاطرها بالتالي. ولقد طرأ انخفاض في عدد العقود الخاصة بالسيارات في الربع الثاني مقارنة بالربع المناظر مقابل ارتفاع بعقود التأجير الخاصة بالشاحنات والمركبات الثقيلة والمال المنقول، ويعود السبب الرئيس لقلّة التركيز في المعدات بسبب إجماع الشركات على تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية. ويتوقع أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات في الفترات القادمة إثر صدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

## قطاع التأمين

شهدت محفظة التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) نهاية الربع الثاني 2017 انخفاضاً بنسبة 7.7% و5.8% مقارنةً مع الربع الأول 2017 والربع المناظر 2016 على التوالي، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين أرباع العام الواحد. بالمقابل ارتفعت صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 6.2% مع نهاية الربع الثاني للعام 2017 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. في حين لم تشهد استثمارات قطاع التأمين نمواً ملحوظاً في نهاية الربع الثاني من العام 2017، مكتفية بنسبة نمو بلغت 3.1% مقارنة بما كانت عليه مع نهاية الربع السابق. (انظر الجدول 2-5)

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
63.4	68.7	67.3	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
212.9	206.6	196.6	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(34.5)	(33.9)	(32.5)	صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين
84.6%	75.4%	73.6%	صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
64.4%	65.5%	65.5%	صافي التعويضات المتكبدة / صافي الأقساط المكتتبة

يوضح الشكل 2-5، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركّزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يلاحظ من الشكل 3-5 أنّ هناك تركّزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل تسعة شركات عاملة في القطاع على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2017.

## قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 13 شركة. ولقد طرأ انخفاض في قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الثاني من العام 2017 بنسبة 37.5% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2016، إضافةً إلى انخفاض عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 53.5% في نفس الفترة. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً

6- مؤشرات الاستثمار<sup>1</sup>

## رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء في الربع الثاني 2017 إلى 2,184 ترخيص، بارتفاع بمعدل 5% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي حوالي 9%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2017 نحو 884.1 ألف متر مربع، وهذا أقل بنحو 16% عن المساحات المرخصة في الربع السابق.

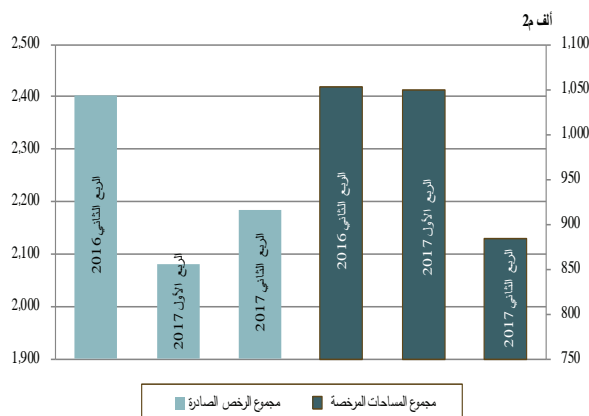
## أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2017، 8,095 سيارة. وهذا يقل بمقدار 1,932 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويرتفع بمقدار 685 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016 (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثاني 2017)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
نيسان	1,458	204	2,468
أيار	2,186	218	3,070
حزيران	1,723	144	2,557
المجموع	5,367	566	8,095

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين



1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية، ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

## 5- توزع الأسهم في بورصة فلسطين بين المقيمين وغير المقيمين

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة، وعقدت أولى جلسات التداول في شباط 1997. وفي مطلع شباط من العام 2010 تحولت إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول 2010 أطلقت السوق هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح «بورصة فلسطين» وتم إدراج أسهمها للتداول في 2012. وتعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.

وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى 8 شركات، كما بلغ عدد الوسطاء المعتمدين من البورصة والمرخصين من الهيئة 40 وسيط. من ناحية ثانية، بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 شركة في أواسط أيلول 2017. ويوضح الجدول 1 توزيع هذه الشركات على القطاعات المختلفة. كما وصلت القيمة السوقية لها نحو 3.836 مليار دولار. ولا تمثل هذه القيمة سوى مقدارها 0.3% من إجمالي القيمة السوقية للبورصات والأسواق المالية العربية في نهاية العام 2016. ولقد حلت بورصة فلسطين في المركز 13 من أصل 16 بورصة وسوق مالي في المنطقة العربية.

بلغ عدد المستثمرين في بورصة فلسطين من غير المقيمين في الضفة والقطاع 3,395 مستثمر في آخر حزيران 2017، كما بلغت نسبة الأسهم التي يمتلكونها 37% من القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة. ويمثل هذا انخفاضاً عن النسبة في نهاية الربع الثالث من العام 2016 والتي بلغت 40% كما يوضح الجدول 2.

جدول 1: توزيع الشركات المدرجة بالبورصة على القطاعات المختلفة

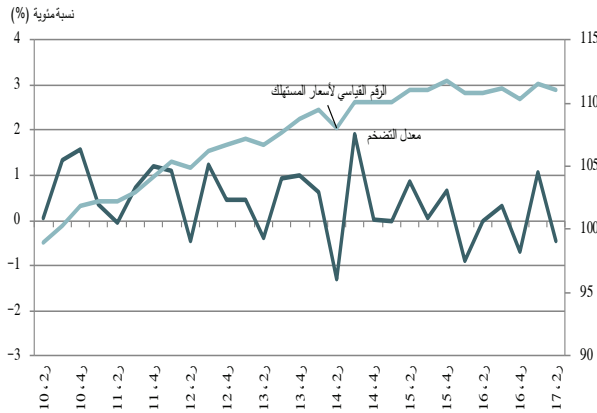
القطاع	عدد الشركات المدرجة
الصناعة	13
الخدمات	12
الاستثمار	9
البنوك والخدمات المالية	7
التأمين	7
المجموع	48

جدول 2: توزيع المساهمين في بورصة فلسطين بين مقيمين وغير مقيمين وتوزع حصصهم من حيث عدد وقيمة الأسهم

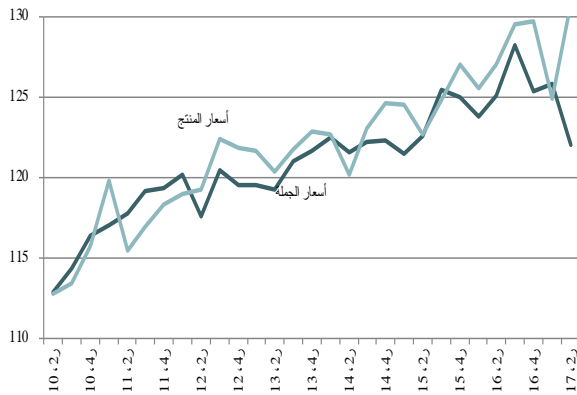
الفترة	عدد المستثمرين		عدد الأسهم المملوكة (مليون)		قيمة الأسهم المملوكة (مليون \$)	
	المحليين	غير المقيمين	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي
ر3، 2016	69,225	3,436	1,108.6	584.2	1,993	1,319
ر4، 2016	69,007	3,411	1,112.8	582.3	2,060	1,329
ر1، 2017	68,890	3,395	1,172.8	582.0	2,248	1,336
ر2، 2017	68,758	3,395	1,187.2	584.8	2,287	1,340

7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 3-7: تطور القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الثاني 2017 (نسبة مئوية)



خلال نفس الفترة. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد تراجع خلال الربع الثاني 2017 بنحو 3.67% بين الربعين المتلاحقين، وبمقدار 6.02% بين الربعين المتناظرين. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار تقريبا نفس التطورات التي شهدتها الدولار (الشكل 3-7).

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الواسطي للعائلات في الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ومعدّل التضخم هو معدل الارتفاع في الرقم القياسي بين تاريخين محددين.

يبين الشكل 1-7 منحنيين، يصوّر الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010 = 100. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المثنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2017 إلى 111.00 مقارنة مع 111.52 في الربع الأول 2017. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثاني 2017 والأول 2017 كان سالباً (انخفاض في الأسعار) بمقدار 0.47%. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المطربة بمقدار 1.81%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 1.54%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 0.93%. بينما شهد الربع الثاني 2017 تضخماً موجباً بنسبة 0.22% بالمقارنة مع الربع المناظر 2016.

## أسعار الجملة وأسعار المنتج

انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 3.04% بين الربع الثاني 2017 والأول 2017، ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 4.40%، كما انخفضت أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.66%. بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 4.74% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 5.63%. بالمقابل انخفضت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 0.88% (انظر الشكل 2-7).

## 2 الأسعار والقوة الشرائية

القوة الشرائية للشيكال: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.47% خلال الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعني ارتفاع القوة الشرائية بعملة الشيكال بنفس المقدار. بالمقابل بلغ معدّل التضخم خلال هذا الربع نحو 0.22% مقارنة بالربع المناظر، ما يعني انخفاض القوة الشرائية للشيكال بنحو 0.22% خلال العام.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الثاني 2017 تراجعاً في قيمة الدولار تجاه الشيكال بنحو 4.13% وبنحو 5.79% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. بالمقابل بلغ معدّل التضخم نحو 0.47% و0.22%

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لحساب القوة الشرائية.

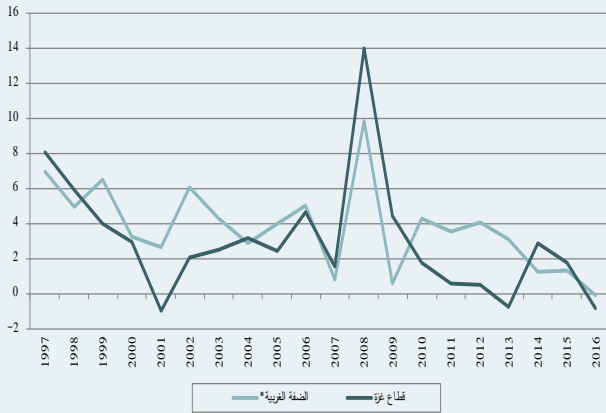
2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكال - معدّل التضخم.

## صندوق 6 - التضخم بين المحلي والمستورد من إسرائيل

### التضخم بين الضفة والقطاع

يُصور الشكل 1 معدّل التضخم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 20 عاماً بين 1997 و2016. ومن المهم التأكيد أن النقاط على المنحنيين تمثّل معدّل التضخم في كل سنة بالنسبة للسنة السابقة عليها، أيّ المعدّل المتوحي للارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من سنة إلى أخرى.

شكل 1: معدّل التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات، الأسعار والأرقام القياسية. \* بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل في عام 1967.

يتضح من الشكل أن التضخم في العام 2008 يشكّل استثناءً خلال العقدين الماضيين. إذ وصل إلى 9.8% في الضفة ونحو 14% في القطاع (وإلى نحو 10% في فلسطين). ويعزى السبب الرئيس في هذا إلى الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية في ذلك العام، والذي انعكس بارتفاع أسعار الغذاء بمعدل يقرب من 18% في الضفة و22% في قطاع غزة. يضاف إلى ذلك الارتفاع الكبير في المنح والمساعدات الخارجية في العام 2008 مقارنة بالعام السابق، والذي بلغ نحو 50%. أخيراً هناك تأثير إغلاق المعابر التجارية، وخصوصاً معبر المنطار التجاري، الأمر الذي أثر على حركة السلع وأدى إلى ارتفاع الأسعار في قطاع غزة بأعلى مما كانت عليه في الضفة.

يلاحظ من الشكل أيضاً أن معدّل التضخم في القطاع كان في معظم السنوات أدنى من المعدّل في الضفة الغربية، بلغ المتوسط البسيط لمعدّل التضخم في القطاع 3.0% بالسنة خلال الفترة (1997 - 2016) مقابل 3.8% في الضفة الغربية (2.4% مقابل 3.4% عند استثناء العام 2008). ويوضّح المنحنيان أن التباين بين معدلي التضخم في المنطقتين تركز بشكل واضح خلال فترتين زمنيتين: الأولى 2001 - 2005 والثانية 2010 - 2013. الفترة الأولى هي سنوات اندلاع الانتفاضة الثانية، ويعزى أحد أسباب التباين فيها إلى الارتفاع الملحوظ للأسعار في الضفة الغربية خلالها نتيجة الإغلاق الداخلي وعزل مدن وقرى الضفة عن بعضها البعض آنذاك. أما الفترة الثانية، التي شهدت تضخماً في القطاع أدنى بشكل ملحوظ منه في الضفة، فلقد جاءت على الأرجح نتيجة التوسع في تجارة الأنفاق والاستيراد الرخيص (للمشتقات النفطية بشكل خاص) من مصر إلى قطاع غزة خلال تلك الفترة.

### التضخم التراكمي

بلغ معدّل التضخم التراكمي في فلسطين خلال الفترة 1997 - 2016 ما يقرب من 72%. وهذا المعدّل هو حصيلته تضخم بلغ 75% في الضفة الغربية مقابل 60.5% في القطاع (انظر الجدول 2). ومعدّل التضخم

هو المعدّل الذي يزداد عليه المستوى العام للأسعار في بلد ما خلال فترة زمنية معينة. ويتمثل المستوى العام للأسعار هذا بأسعار مجموعة منتقاة من السلع والخدمات التي تعبر عن الاستهلاك المتوسط للعائلة المتوسطة في البلد المعني. ويطلق على هذه المجموعة من السلع والخدمات اسم «سلة الاستهلاك». ومعدّل التضخم هو واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو لا يعبر فحسب عن التبدل في القوة الشرائية للجمهور، بل أيضاً عن التباين بين النمو الاسمي والحقيقي، وعن عوائد الاستثمار الحقيقية، وتبدّل التنافسية الدولية والمعدّلات التي يتوجب أن تزداد عليها الأجور والتعويضات للحفاظ على قيمتها الحقيقية.

### سلة المستهلك في فلسطين

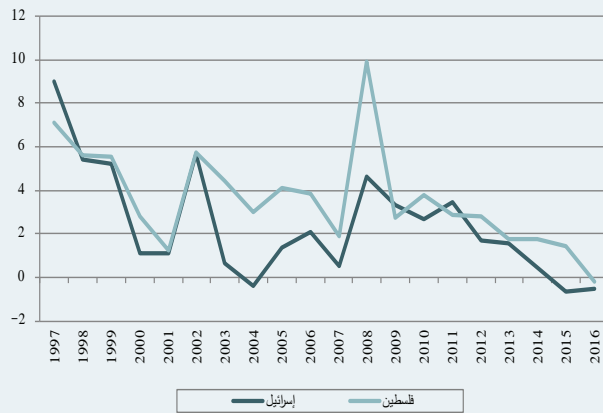
يسجل الجدول 1 الأوزان الترجيحية في سلة المستهلك في فلسطين والتي يتم على أساسها حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحساب معدّل التضخم بالتالي. يلاحظ أولاً أن الأوزان الترجيحية للسلة في فلسطين هي المتوسط المرجح للأوزان في سلات القدس والضفة والقطاع. وتعبّر الأوزان الثلاثة عن الثقل الاستهلاكي لكل من المناطق الثلاث (59% للضفة، 34% للقطاع و7% للقدس كما هو مسجل في السطر الأول من الجدول). ثانياً، أن بنية سلة المستهلك تختلف من مكان إلى آخر تبعاً لمستوى الدخل: قارن مثلاً حصة المواد الغذائية والمشروبات من إجمالي الإنفاق في القطاع (41%) مع حصتها في القدس (24% فقط). كما تتباين تبعاً للأحوال الاجتماعية والعادات والخصائص الجغرافية (يذهب 15% من الإنفاق المتوسط في الضفة إلى النقل والمواصلات في حين لا تزيد النسبة على 8% في قطاع غزة).

جدول 1: الأوزان الترجيحية في سلة الاستهلاك في فلسطين (سنة الأساس 2010)

أقسام الإنفاق الرئيسية	التوزيع النسبي (%)		
	قطاع غزة	القدس *1J	فلسطين
الضفة الغربية**	0.3415	0.0684	1.0000
المواد الغذائية والمشروبات المربطة	34.9556	23.6719	35.0175
المشروبات الكحولية والتبغ	5.2219	4.0605	4.3089
الأقمشة والملابس والأحذية	5.7950	6.9074	6.2857
المسكن ومستلزماته	8.8268	9.2789	8.8652
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	4.8289	5.4239	5.3590
الخدمات الطبية	4.4389	3.3219	3.9328
النقل والمواصلات	15.3316	18.3655	13.8281
الاتصالات	3.4552	3.1687	3.5508
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	1.7833	2.6941	2.0673
خدمات التعليم	3.5926	2.5117	3.3886
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.8566	2.7000	1.9198
سلع وخدمات متنوعة	9.9135	16.3756	11.4763
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	100.0000	100.0000	100.0000

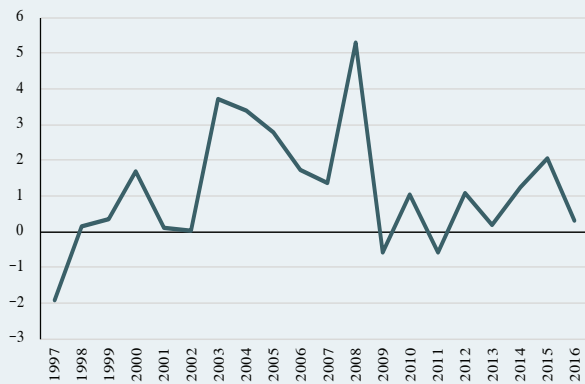
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات، الأسعار والأرقام القياسية (حسب آخر تحديث 2010) بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967. \* بيانات القدس J1 تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

شكل 2: معدّل التضخم في فلسطين وإسرائيل 1997 - 2016 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات، الأسعار والأرقام القياسية. Bank of Israel, Statistics, Inflation and Monetary Policy, Inflation, Consumer Price index, Consumer index-Total Monthly, 2016=100. <http://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/SeriesSearchBySubject.aspx?Level=3&slid=27> opened at 11/9/2017

شكل 3: الفجوة بين معدّل التضخم في فلسطين ومعدل التضخم في إسرائيل 1997 - 2016 (نقاط مئوية)



المراجع: انظر مصادر الشكل 2.

الإغلاق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والصرامة المؤسسية في بنية السوق المحلية وما يتولد عنها من احتكاكات وتقييد للمنافسة ولحرية الدخول إلى السوق من جهة أخرى.

ساهم في كتابة هذا الصندوق  
سلام صلاح وعلي جبارين من «ماس»

التراكمي هذا لا يبدو مرتفعاً عند مقارنته مع المتوسط العالمي للتضخم التراكمي الذي بلغ 80% خلال نفس الفترة. ولكن يجدر التنويه أن القواعد والإجراءات، في العديد من الدول، تضمن حدوث زيادات على الأجور والرواتب التقاعدية والتحويلات الاجتماعية بشكل مواز لمعدلات التضخم، وذلك لضمان صيانة القوة الشرائية الحقيقية لهذه المدخول. وهذا ليس هو الحال في فلسطين. على سبيل المثال، في حين بلغ معدل التضخم التراكمي بين العامين 2000 و2006 في الضفة الغربية نحو 57% (43% في القطاع) فإن متوسط الأجر اليومي خلال الفترة ارتفع بمعدل 40% فقط في الضفة الغربية (18% في القطاع).

جدول 2: معدل التضخم التراكمي في فلسطين حسب المنطقة (1997 - 2016) %

قطاع غزة	القدس **J1	الضفة الغربية*	فلسطين
60.46	74.14	75.02	71.88

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات الرقم القياسي لأسعار المستهلك. \*بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. \*\*القدس J1 تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

### التضخم المحلي والتضخم المستورد

تطرقنا في العدد الماضي من المراقب إلى دراسة محلية توصلت إلى غياب وجود علاقة ذات دلالة بين زيادة التشغيل وارتفاع الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني (انظر فقرة «مفاهيم وتعريف اقتصادية» في المراقب الاقتصادي 49). وتوصل التحليل الكمي الذي أجريناه مؤخراً في معهد «ماس»، باستخدام معادلة نموذج الانحدار (طريقة المربعات الصغرى) ومصنوفة معامل الارتباطات أيضاً إلى غياب وجود علاقة ذات دلالة بين التضخم وبين نمو الناتج المحلي، وبين التضخم وزيادة الأجور في اقتصاد فلسطين. وتوصل التحليل إلى أن العامل الوحيد ذو الدلالة الإحصائية لتفسير التضخم في فلسطين هو معدّل التضخم في إسرائيل. واتضح أن 0.63% من كل 1% تضخم في فلسطين يتم تفسيره بالتضخم المستورد من إسرائيل. وتتفق نتائج هذا التحليل مع تقارير التضخم التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية والتي تذكر بأن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التضخم في فلسطين هي أسعار الواردات وأسعار الغذاء العالمية. ونظراً لأن نحو 70% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل فإن الزيادة في أسعار الواردات يمكن مقارنتها بمعدّل التضخم في إسرائيل.

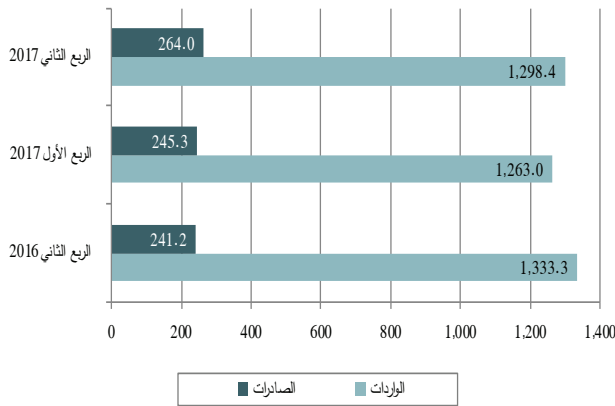
يعرض الشكل 2 معدّل التضخم السنوي في فلسطين وفي إسرائيل خلال الفترة 1997 - 2016. وكما رأينا سابقاً فإن العام 2008 يشكل استثناءً، حيث بلغ التضخم في إسرائيل 4.6% (مقابل نحو 10% في فلسطين). يتضح من الشكل أن معدّل التضخم في فلسطين كان، في معظم السنوات، أعلى من نظيره في إسرائيل. ولتأكيد التباين بين فلسطين وإسرائيل يمكن العودة إلى الشكل 3 الذي يصوّر الفجوة بين معدلي التضخم، إذ أن كافة النقاط فوق الخط الأفقي تمثل زيادة التضخم في فلسطين عنه في إسرائيل، والعكس بالعكس.

إذا ما افترضنا أن التضخم الإسرائيلي ينعكس كاملاً في الاقتصاد الفلسطيني فيمكن النظر إلى الفجوات التي يعرضها الشكل 3 على أنها تعبر عن «التضخم المتبقي»، أي التضخم الذي لا يتم تفسيره بالتضخم الإسرائيلي. وهذا المتبقي يجد تفسيره في تبدل عدد من المتغيرات الداخلية في فلسطين (مثل تأثير تحولات المساعدات الدولية) والخارجية (تبدل الأسعار العالمية لبعض المنتجات التي تنعكس بنسبة أكبر في فلسطين منها في إسرائيل). يضاف إلى ذلك عاملين لاشك في قوة تأثيرهما، الهزات السياسية والأمنية وظروف

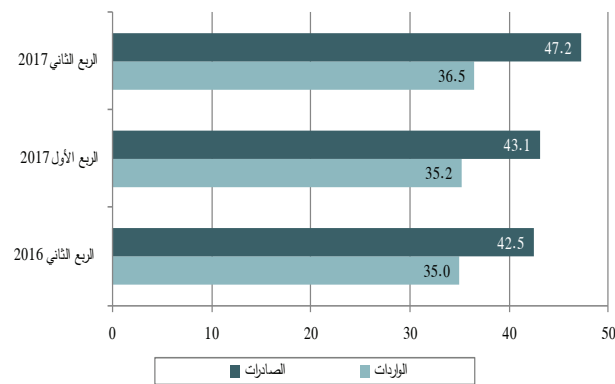
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع «المرصودة» (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات «المرصودة» مع إسرائيل (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني\* (مليون دولار)

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
(1,268.9)	(1,245.5)	(1,345.0)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1055.9)	(1034.3)	(1,116.7)	- صافي السلع
(213.0)	(211.2)	(231.9)	- صافي الخدمات
418.7	470.3	404.3	2. ميزان الدخل
382.8	472.4	553.3	3. ميزان التحويلات الجارية
(467.4)	(302.8)	(391.0)	4. الحساب الجاري (1+2+3)
564.1	176.8	274.9	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
(96.7)	126.0	(116.1)	6. صافي السهو والخطأ**

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.  
\*\* تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ.

بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»<sup>2</sup> في الربع الثاني 2017 نحو 1,298.4 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 2.8% عن الربع السابق، وانخفاضاً بنفس النسبة تقريباً عن قيمة الواردات المرصودة في الربع المناظر من العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة فلقد شكلت 20.3% فقط من قيمة الواردات. وقد ارتفعت الصادرات بنسبة 7.6% و9.5% في الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر على التوالي.

يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي. بلغ عجز الميزان التجاري الفلسطيني للسلع المرصودة في الربع الثاني من العام 1,034.4 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل والذي بلغ 10.7 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

## ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل العمال العاملين في إسرائيل والخارج، (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 467.4 مليون دولار في الربع الثاني 2017، وهو ما يعادل 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية. جاء عجز الميزان التجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,268.9 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 418.7 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 382.8 مليون دولار. (انظر جدول 8-1)

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 564.1 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2017.  
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) وفي البيانات الجمركية (للتجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الاجمالية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية للتجارة الخارجية يتم تسجيلها في بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الواردة لاحقاً في هذا القسم.



## الاستثمارات الدولية

## مفاهيم وتعريف اقتصادية

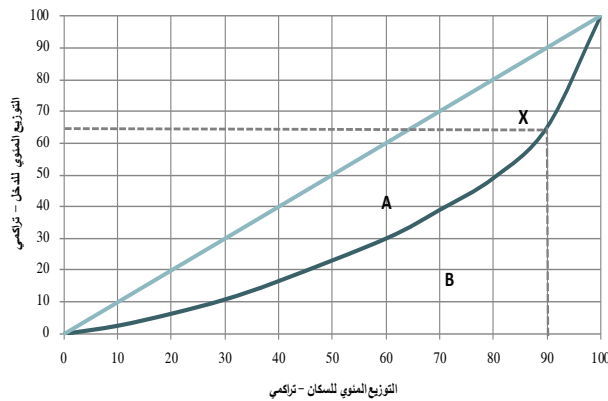
## عدالة توزيع الدخل: منحني «لورنز» ومعامل «جيني»

كيف يتوزع الدخل الكلي في دولة ما بين المواطنين وهل يتسم التوزيع بالعدالة؟ هذا واحد من أهم الأسئلة في العلوم الاجتماعية، نظراً لأن توزيع الدخل هو المؤشر الأبرز عن عدالة السياسة الاقتصادية وعلى فعالية الحركة الاجتماعية في البلاد وعلى الاستقرار والتضامن بين الأفراد وطبقات المجتمع.

هناك طرق إحصائية مختلفة لقياس توزيع الدخل، أبسطها متابعة حصة أغنى 10% من السكان من الدخل (أو من الثروة) في البلاد. على سبيل المثال، بلغت حصة أغنى 10% من سكان الولايات المتحدة نحو 45% من إجمالي الدخل القومي في الفترة 1910 - 1920. ثم هبطت هذه الحصة إلى نحو 35% في خمسينات القرن الماضي، وعادت وارتفعت إلى ما يقرب من 50% في العقد الأول من القرن الحالي<sup>1</sup>. وهناك أيضاً مؤشر 20/20، وهو الذي يقيس حصة أغنى 20% من السكان مقارنة مع حصة أفقر 20% منهم من إجمالي الدخل. ولقد بلغت هذه النسبة 8 أضعاف في الولايات المتحدة و7 أضعاف في المملكة المتحدة مقارنة مع 4 أضعاف فقط في السويد واليابان<sup>2</sup>.

على أن الطريقة الأشمل لدراسة توزيع الدخل في المجتمع تتمثل في ما يعرف باسم منحني لورنز (Lorenz Curve) ومعامل جيني (Gini Coefficient). يصور منحني لورنز على الإحداثي العمودي التوزيع المتكوي التراكمي للدخل في بلد ما، بدءاً من 10% وانتهاءً مع 100%. ويسجل على الإحداثي الأفقي التوزيع المتكوي التراكمي للسكان (انظر الشكل 1). وتمثل كل نقطة على المنحنى الحصة التراكمية للسكان من إجمالي الدخل. على سبيل المثال، تقول النقطة (x) على المنحنى أن نحو 90% من السكان يحصلون على 65% فقط من الدخل، أي أن النسبة المتبقية من السكان 10% تحصل على 35% فقط من إجمالي الدخل.

الشكل 1: منحني لورنز

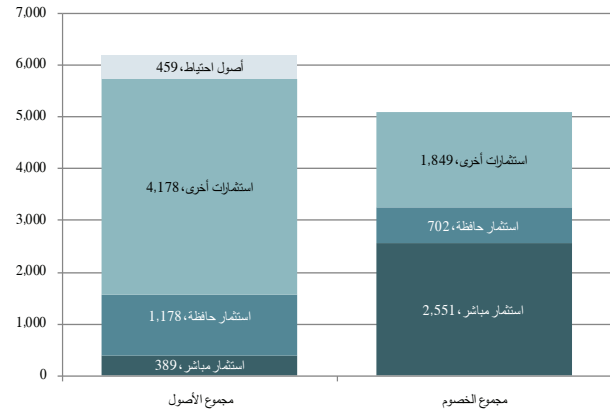


لاحظ أولاً أن الفئات الأفقر في المجتمع تقع على الطرف الأيسر من الإحداثي الأفقي، في حين أغنى 10% من السكان هم في أقصى اليمين. ثانياً، أن التوزيع الأمثل (وربما الطوباوي) للدخل هو على امتداد الخط القطري في الشكل 1، أي التوزيع الذي يتطابق فيه منحني لورنز مع الخط القطري. ذلك لأن كل 1% من السكان يحصلون على 1% من

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2017 نحو 6,204 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 6.3%. واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,102 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 50% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,102 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (63%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المعروف للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطيني بمقدار 2,162 مليون دولار. (انظر الشكل 3-8).

شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (في نهاية الربع الثاني 2017) (مليون دولار)



1. Thomas Piketty (2014): Capital in the 21 century.

2. The Equality Trust: <https://www.equalitytrust.org.uk/notes-statistical-sources-and-methods>

من الدخل مقابل تحسناً في توزيع الدخل بين الأغنياء والطبقة الوسطى.

### منحنى لورنز ومعامل جيني في فلسطين

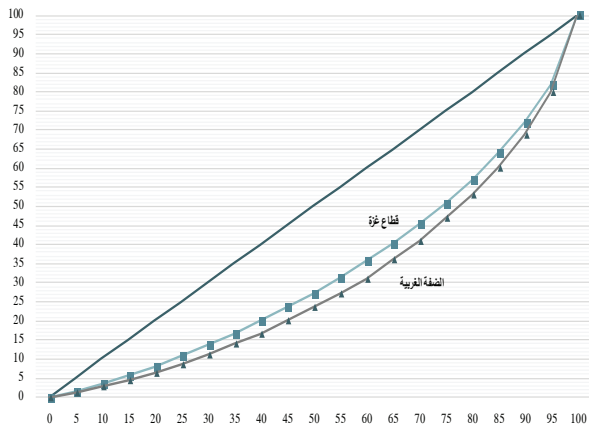
ماذا عن منحنى لورنز ومعامل جيني في الأراضي الفلسطينية؟ لا يتوفر هناك معلومات عن توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، ولكن الجهاز المركزي للإحصاء يوفر معلومات حول توزيع الاستهلاك بين العائلات في الضفة والقطاع. ومن المعلوم أن العدالة في توزيع الاستهلاك هي دائماً أعلى من العدالة في توزيع الدخل في ذات البلد، ذلك لأن الاستهلاك يأخذ بالاعتبار المساعدات العينية والتحويلات التي تتلقاها العائلات الفقيرة. ولقد قام الجهاز، على ضوء مسح إنفاق واستهلاك الأسر 2011، باستخلاص منحنى لورنز وحساب معامل جيني لاستهلاك العائلات في الأراضي الفلسطينية.<sup>3</sup>

تم التوصل إلى توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية من خلال عينة بلغ عددها 4,317 عائلة (65% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة)، بمتوسط 6 أفراد في كل عائلة (5.6 في الضفة الغربية و6.6 في قطاع غزة). ويستدل من الجدول 2 أن استهلاك الفرد في أغنى 10% من العائلات الفلسطينية يعادل 4.8 ضعف من استهلاك الفرد في أفقر 10% من العائلات، كما أن أغنى 20% من العائلات تستهلك أكثر من ثلث إجمالي الاستهلاك في فلسطين.

يُصور الشكل 2 «منحنى لورنز» لتوزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 في كل من الضفة والقطاع. ويوضح الشكل أن منحنى لورنز لقطاع غزة أقرب إلى الخط القطري من منحنى الضفة الغربية، أي أن توزيع الدخل في القطاع أكثر عدالة من التوزيع في الضفة. وينعكس هذا في قيمة معامل جيني الأدنى في القطاع (0.34) مقارنة بالضفة (0.39). هذا واحد من المؤشرات الاقتصادية النادرة التي تعكس وضعاً أفضل في غزة منه في الضفة، ولكنه يعكس للأسف التساوي في الفقر في القطاع إلى جانب أثر المعونات الغذائية العينية الواسعة نسبياً في القطاع وهو ما يقلل من التفاوت في الاستهلاك بين العائلات.

### شكل 2: منحنى لورنز لتوزيع الاستهلاك في الضفة الغربية

#### وقطاع غزة، 2011



المصدر: تقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسر، الجهاز المركزي للإحصاء، 2011.

### جدول 2: توزيع الاستهلاك الإجمالي بين السكان في فلسطين (2011)

توزيع السكان	أغنى 10%	ثاني أغنى 10%	ثالث أغنى 10%	رابع أغنى 10%	الفئة الخامسة	الفئة السادسة	الفئة السابعة	الفئة الثامنة	الفئة التاسعة	أفقر 10%
الحصة من الاستهلاك %	21.3	14.0	12.2	10.2	9.6	8.3	7.6	6.5	5.8	4.4

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق والاستهلاك والفقر: [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_PCBS/Downloads/Book1899.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1899.pdf)

الدخل الكلي على امتداد الخط القطري. على ذلك، يمكن الاستنتاج أنه كلما اقترب منحنى لورنز لتوزيع الدخل في بلد ما من الخط القطري كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة في البلد المعني، والعكس بالعكس. وهذا يعني أيضاً أن مؤشر عدم العدالة يُقاس بمقدار اتساع المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط القطري. وهذا تماماً ما يقيسه «معامل جيني» (المعامل = المساحة A / المساحة A+B).

### معامل جيني

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر (الذي يعبر عن العدالة المطلقة في التوزيع، حيث يتطابق منحنى لورنز مع الخط القطري)، وبين الواحد (الذي يعبر عن الإنعدام المطلق للعدالة في التوزيع، حيث تتلاشي المساحة B فيستحوذ أقل من 1% من السكان على 100% تقريباً من مجمل الدخل. واضح إذن أن قيمة معامل جيني الواقعية تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما تدنت القيمة كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة.

### جدول 1: معامل جيني لتوزيع الدخل في دول مختارة

الرقم المتسلسل	الدولة	سنة التقدير	قيمة المعامل
149	فنلندا	2015	0.215
119	مصر	2008	0.308
110	المملكة المتحدة	2012	0.324
93	الهند	2011	0.352
64	الأردن	2007	0.397
48	إسرائيل	2013	0.428
43	الولايات المتحدة	2007	0.450

CIA: The World Factbook.

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html>

يعرض الجدول 1 قيمة معامل جيني في عدد من الدول، وتتراوح قيمته المعامل بين 0.215 في فنلندا (الأفضل بين 150 دولة في العالم) و 0.632 في ليسوتو (ذات توزيع الدخل الأسوأ والأكثر لا عدالة بين 150 دولة). وتقدّر الصفحة الإلكترونية لوكالة المخابرات المركزية قيمة معامل جيني في الضفة الغربية في العام 2009 على أنها 0.345، وهو ما يمنحها المرتبة 98 بين الدول الـ 150.

يعاني معامل جيني لتوزيع الدخل من نقطتي ضعف. أولهما، أنه حساس ويتطلب على ذلك أن يتم حسابه إلى أربعة أو خمسة أرقام عشرية لملاحقة التطورات التي يمكن أن تطرأ على توزيع الدخل بين فترة وأخرى. ثانيهما، وهذا مطلب مهم، أن تطابق قيمة المؤشر بين بلدين لا يعني بالضرورة تطابق توزيع الدخل فيهما. ذلك لأن حصة الفقراء من الدخل في الدولة «أ» يمكن أن تكون أسوأ مما هي عليه في الدولة «ب» مقابل توزيع أكثر عدالة للدخل بين الأغنياء في «أ». وبشكل مناظر، فإن انخفاض قيمة مؤشر جيني في بلد ما بين فترتين زمنيتين لا يعني بالضرورة أن الفقراء باتوا أحسن حالاً، ذلك لأن منحنيات لورنز للفترتين يمكن أن تتقاطع معاً ويمكن أن تعكس انخفاضاً في حصة الفقراء

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح إنفاق واستهلاك الأسر 2011